A/34/12/Add.1

إضـــافـــة

لتقرير مفوض الأمـم المتحـدة السـامي

لشؤون اللاجئيـن

الجمعيـــة العامـة

الوثائـق الرسـمية : الـدورة الرابعة والثلاثـون

الملحـق رقـم ١٢ ألف (A/34/12/Add.1)

الأمـــم المتحـدة

Digitized by UNOG Library

إضـــافـــة

لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي

لشؤون اللاجئين

الجمعيـــة العامـة
الوثائـق الرسـمية : الـدورة الرابعة والثلاثون
الملحـق رقـم ١٢ ألف (A/34/12/Add.1)

الأمـــم المتحـدة
نيويورك، ١٩٨٠

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالـة الى احدى وثائق الامم المتحدة .

ويرد تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تحت الرمز A/34/12 (الوثائـق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢) .

Digitized by UNOG Library

[الاصـــــل : بالانكليزيـــــة]
[٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩]

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن اعمال دورتها الثلاثين

(جنيف ، ٨ — ١٦ تشـــرين الاول /اكتوبـــــر ١٩٧٩)

المحتويـــات

		الفقـــرات	الصفحة
اولا	— مقدمة	١ — ٨	١
	ألف — انتخاب اعضاء مكتب اللجنة	٢	١
	باء — التمثيل في اللجنة	٣ — ٧	١
	جيم — اقرار جدول الاعمال مقرر اللجنة	٨	٤
ثانيا	— بيان المفوض السامي والمناقشة العامة	٩ — ٤٣	٥
	ألف — بيان المفوض السامي	٩ — ١٨	٥
	باء — المناقشة العامة	١٩ — ٤٢	٧
	مقرر اللجنة	٤٣	١١
ثالثا	— الحماية الدولية	٤٤ — ٧٢	١٤
	استنتاجات اللجنة	٧٢	١٨
رابعا	— أنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الامم المتحـــدة لشؤون اللاجئين	٧٣ — ١٢٥	٢٢
	المقرر الذى اتخذته اللجنة	١٢٥	٣٠
خامسا	— المسائل المالية	١٢٦ — ١٤٢	٣٣
	ألف — مركز التبرعات والحالة المالية العامة للسنتين ١٩٧٩ و ١٩٨٠	١٢٦ — ١٣١	٣٣
	باء — حسابات صناديق التبرعات لسنة ١٩٧٨ وتقريـــــر مجلس مراجعي الحسابات	١٣١	٣٦

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات	الصفحة
جيم ـ انشاء صندوق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين للحلول الدائمة	١٣٦—١٤٢	٣٧
مقرر اللجنة	١٤٢	٣٨

مرفـــق

بيان ادلى به المفوض السامي امام اللجنة التنفيذية في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ ٣٩

Digitized by UNOG Library

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن اعمال دورتها الثلاثين*

(جنيف ، ٨ ـ ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩)

أولا ـ مقدمة

١ ـ عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين دورتها الثلاثين بقصر الامم في جنيف في الفترة من ٨ الى ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ .

ألف ـ انتخاب اعضاء مكتب اللجنة

٢ ـ عملا بالمادة ١٠ من النظام الداخلي ، التي تنص على ان ينتخب الاعضاء لمدة سنة كاملة ، انتخبت اللجنة بالتزكية الاعضاء التالية اسماؤهم :

الرئيس : السيد س . هيسيل (فرنسا)

نائب الرئيس : السيد ع.ى. بيريدو (السودان)

المقرر : السيد ف . جاياناما (تايلند)

باء ـ التمثيل في اللجنة

٣ ـ مثلت في الدورة الدول التالية الاعضاء في اللجنة :

الارجنتين	البرازيل
استراليا	بلجيكا
اسرائيل	تايلند
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	تركيا
اوغندا	تونس
ايران	الجزائر
ايطاليا	جمهورية تنزانيا المتحدة

---

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.96/572 .

Digitized by UNOG Library

الدانمرك
زائير
السودان
السويد
سويسرا
الصين
فرنسا
فنزويلا
فنلندا
الكرسي الرسولي
كندا
كولومبيا
لبنان

ليسوتو
مدغشقر
المغرب
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

٤ - وقد مثّل حكومات الدول التالية مراقبون عنها :

اثيوبيا
اسبانيا
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
انغولا
ايرلندا
باكستان
البرتغال
بنغلاديش
بوتسوانا
بوروندى
بولندا

بيرو
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جيبوتي
رومانيا
زامبيا
سان مارينو
السنغال
شيلي
الصومال
العراق
الفلبين
فييت نام

Digitized by UNOG Library

قبرص	ماليزيا
قطر	مصر
كوبا	نيوزيلندا
كينيا	هندوراس
لكسمبرغ	اليمن

وكذلك فرسان مالطة .

٥ - ومثّلت منظومة الامم المتحدة على النحو التالي :

الامم المتحدة

مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث

مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

برنامج الامم المتحدة الانمائي

برنامج الاغذية العالمي

برنامج متطوعي الامم المتحدة

منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة

منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية

المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية

٦ - ومثل المنظمات الحكومية الدولية التالية مراقبون عنها :

جامعة الدول العربية

لجنة الاتحادات الاوروبية

اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الاوروبية

منظمة الدول الامريكية

منظمة الوحدة الافريقية

المؤتمر الاسلامي

٧ - كما مثّلت في الاجتماع الهيئات التالية :

اتحاد شعب زمبابوى الافريقي

الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى

Digitized by UNOG Library

المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا

المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا

جيم - اقرار جدول الاعمال

مقرر اللجنة

٨ - قررت اللجنة التنفيذية اقرار جدول الاعمال التالي :

١ - انتخاب اعضاء مكتب اللجنة .

٢ - اقرار جدول الاعمال (A/AC.96/562/Rev.3) .

٣ - بيان المفوض السامي والمناقشة العامة (A/AC.96/INF.156 و Add.1 و A/AC.96/INF.158) .

٤ - الحماية الدولية (A/AC.96/567 و A/AC.96/571 ، و A/AC.96/INF.152/Rev.1 و A/AC.96/INF.159) .

٥ - حسابات صناديق التبرعات عن عام ١٩٧٨ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/563 و Add.1) .

٦ - انشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/AC.96/564 و Corr.1 و Add.1 ، و A/AC.96/568 و A/AC.96/570) .

٧ - انشاء صندوق لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين للحلول الدائمة (A/AC.96/569) .

٨ - مركز التبرعات والحالة المالية عن عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ (A/AC.96/565 و A/AC.96/566) .

٩ - اية مسائل اخرى .

١٠ - النظر في مشروع التقرير عن الدورة .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - بيان المفوض السامي والمناقشة العامة

الف - بيان المفوض السامي (١)

٩ - اشار المفوض السامي في بداية بيانه الى ان اللاجئين والنازحين يحتلون مكان الصدارة في الاحداث العالمية ، واكد الدور الاساسي للجنة التنفيذية في مساعدة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في استعراض المشاكل التي واجهتها المفوضية وتحديد سياسة واهداف طويلة الاجل . ثم اشار الى حدثين من احداث العام السابق اسهما بقدر كبير في عدم الجهد البشرى الذى يبذل لصالح المعوزين .

١٠ - والحدث الاول هو المؤتمر المعني بحالة اللاجئين في افريقيا الذى عقد في اروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٧ الى ١٧ أيار/مايو ١٩٧٩ ، والذى ستسهم نتائجه اسهاما كبيرا في توجيه عمل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في افريقيا . ولقد ابدى القادة الافريقيون ، سواء في أروشا او في دورات المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر رؤساء دول وحكومات تلك المنظمة ، المعقودة في مونروفيا في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، تفهمهم التام لمشكلة اللاجئين الافارقة ورغبتهم في تقديم كل مساعدة ممكنة . وقدمت شعوب القارة كذلك دعما سخيا يتسم بالتعاطف . والحدث الثاني هو اجتماع الامم المتحدة المعني باللاجئين والنازحين في جنوب شرق آسيا . الذى عقد في جنيف يومي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، لدراسة مشكلة اتخذت ابعادا مؤسفة الى حد بعيد . وادى هذا الاجتماع الى نتائج حقيقية جاءت في شكل مساهمات مالية ، وعروض لاعادة التوطين ، واقتراحات بانشاء مراكز لتدبير شؤون اللاجئين وعمليات الانقاذ في البحر . ورغبة في المحافظة على الدفعة الناجمة عن الاجتماع بدأت المفوضية في انجاز انشطة على العديد من الجبهات أو حثّت على انجازها . واشار المفوض السامي ايضا الى ان برنامجا بدأ في شهر حزيران/يونيه الماضي ، بموجب مذكرة تفاهم ابرمت مع الحكومة الفييتنامية في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩ ، ينص على السفر المنظم من فييت نام للاشخاص الذين يرغبون في اللحاق بعائلاتهم والاشخاص الاخرين الذين يشكلون حالات انسانية .

١١ - واكد المفوض السامي ان طبيعة مسؤوليات مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال العقد الذى اوشك على الانتهاء قد تغيّرت تغيرا كبيرا ، وان المهام الخاصة التي عهد بها اليها لصالح مجموعات كبيرة من اللاجئين والنازحين في العديد من البلدان تتسم بتنوع واتساع لم يسبق لهما مثيل . وعلى الرغم من التقدم المحرز - حيث انه لا ينبغي ان ننسى ان عددا كبيرا من الاشخاص قد مكنوا من بدء حياة جديدة ومن تحقيق الاكتفاء الذاتي - لم تتضح بعد نهاية مشكلة اصبحت اكثر عالمية من اى وقت مضى . فلايزال تدفق اللاجئين مستمرا في بلدان في افريقيا واسيا والامريكتين بل واوروبا كما لايزال النازحون في حاجة لمعونة على نطاق كبير ، فضلا عن الحالات التي كان على المفوضية ان تيسر فيها الاعادة الاختيارية للاجئين الى اوطانهم واعادة تأهيلهم . وهذا يعني ان المفوضية ستبدأ عقدا جديدا في ظرف صعب للغاية ، ولا يعلم احد ما الذى تخبئة السنوات القادمة . والامر الوحيد

---

(١) للاطلاع على النص الكامل لبيان المفوض السامي ، انظر مرفق هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

المؤكد ، مع ذلك ، هو أن المفوضية يجب أن تكون على استعداد في أية لحظة للتلاؤم مع الظروف كما يجب أن تحصل على وسائل العمل .

١٢ - وتحدّث المفوض السامي بعد ذلك عن وظيفة الحماية الدولية فأكد أن مبادئ منح اللجوء وعدم الطرد يجب أن تحترم احتراما تاما ، وأشار الى ان المفوضية لا تستمد قوّتها ، في ممارسة هذه المهمة ، من نظامها الداخلي فحسب وانما كذلك من المبادئ الانسانية المعترف بها عالميا . وقال المفوض السامي انه يشعر بتشجيع نتيجة الانضمامات الجديدة للصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين ، وحالات العودة الاختيارية مؤخرا لمجموعات ضخمة من اللاجئين ، والتقدم المحرز بمساعدة الحكومات المعنية في مجال لم شمل العائلات . وعلاوة على ذلك فان اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية تبرهن باطراد على انها أداة لتعزيز حقوق اللاجئين ودعمها .

١٣ - وأضاف المفوض السامي ، فيما يتعلق بامكانيات اعادة التوطين ، ان الاحتياجات لم تكن في أى وقت مضى بمثل هذا الالحاح ، من حيث الكم ، لأولئك الذين لا يستطيعون في جنوب شرق آسيا خاصة العودة الى أوطانهم أو الاستيطان في بلدان اللجوء .

١٤ - وأعرب المفوض السامي بعد ذلك عن قلقه العميق ازاء الاحتياجات المالية المتوقعة حاليا لسنة ١٩٨٠ والتي تقدّر بحوالي ٢٣٣ مليون دولار . وقال انه لم يسبق مطلقا ان اتضحت على هذا النحو أهمية اعلان الحكومات مساهماتها في أقرب وقت ممكن ؛ كما ناشد المفوض السامي الحكومات تكريس أقل ما يمكن من هذه المساهمات لغرض معين ، بغية ضمان أكبر قدر من المرونة على مستوى التنفيذ ، والعمل على أن تحظى جميع حالات اللاجئين بنفس القدر من الاهتمام .

١٥ - وتحدّث المفوض السامي بايجاز عن ادارة المفوضية فقال ان عدد موظفيها تضاعف عما كان عليه من خمس سنوات مضت نتيجة الزيادة الضخمة في الأنشطة ، كما اتخذت مشاركة المفوضية في تنفيذ البرامج طابعا عمليا أكبر . ومن ثم أصبحت المرونة أمرا لا غنى عنه . وقال فيما يتعلق بالنفقات الادارية انه ينبغي توزيعها بعناية بين الميزانية العادية للامم المتحدة وصناديق التبرعات ؛ فالواقع ان الميزانية العادية خاضعة لقيود لا تتعلق باحتياجات اللاجئين .

١٦ - وقال ان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تبحث دائما عن سبل جديدة تيسر التوصل الى حلول دائمة لأكبر قدر من الحالات التي تعنى بها . ويتوقع المفوض السامي في هذا الصدد الحصول على توجيهات اللجنة عندما تنظر في الاقتراح المتعلق بانشاء صندوق للحلول الدائمة .

١٧ - وأشاد المفوض السامي بتأييد المنظمات غير الحكومية الممثلة في الاجتماع ، وبالتعاون المستمر من قبل اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الاوروبية ، وبالمساعدة المقدمة من أعضاء منظومة الامم المتحدة ومنهم ، بمناسبة السنة الدولية للطفل ، الامانتان العامتان في جنيف ونيويورك .

١٨ - وقال المفوض السامي ، في الختام ، انه يعي ضرورة التلاؤم مع الظروف حسب المقتضى ، وانه على استعداد لتلقي أى توجيه من الممثلين الموقرين . وأضاف ان بعض حالات اللاجئين تحظى بدعاية أكثر من غيرها ، وبالتالي فان بعض اللاجئين قد يشعرون بأنهم منسيّون ويفقدون الامل . الا ان الذين يضطلعون هنا بمعاونة اللاجئين يجب ألا يشعروا بخيبة الأمل ، بل ينبغي ان يتأكدوا ان الجهود الماضية لم تذهب هباء .

Digitized by UNOG Library

باء - المناقشة العامة

١٩ - أشاد المتكلمون بحرارة بالمفوض السامي وموظفيه لجهودهم المستمرة وتفانيهم من اجل القضية التي يخدمونها ، ولما حققوه من نجاح اكيد وخاصة ازاء المهام التي اضطروا مؤخرا لمواجهتها والتي اتسمت باتساع وتعقّد لم يسبق لهما مثيل . واعربوا عن اسفهم لان مشاكل اللاجئين ازدادت اتساعا على الرغم من هذه الجهود . واشيد بجميع الهيئات والمنظمات الدولية والوطنية التي تعاونت دائما مع مفوضية الامم المتحدة . واكد المتكلمون ايضا بهذه المناسبة للمفوض السامي تأييدهم التام فيما يتعلق بالمستقبل

٢٠ - ورحبت اللجنة التنفيذية بالاعضاء التسعة الجدد الذين قدموا لشغل مقاعدهم عقب انتخاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهم ، في دورته العادية الثانية في تموز/يوليه ١٩٧٩ (مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٥٢) ، لعضوية اللجنة . واتفق الجميع على ان ممثلي البلدان المعنية (الارجنتين ، تايلند ، زائير ، السودان ، فنلندا ، ليسوتو ، المغرب ، نيكاراغوا ، اليابان) سيقدمون الكثير لاعمال اللجنة التنفيذية بعضهم آراء جديدة واضفاء مزيد من العالمية على المشاكل المطروحة .

٢١ - وابرز المتكلمون اثناء المناقشة مدى اتساع نطاق مشكلة اللاجئين التي بلغت ابعادا لم يسبق لها مثيل خلال السنة التي انقضت منذ انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للجنة . واعرب بعض المخاوف فيما يتعلق بتطور بعض الحالات . واكد البعض على ان طبيعة الحالة تتطلب ، كما حدث في الماضي ، مشاركة المجتمع الدولي بأسره ، على نحو اشد مما يكون عدلا ، في البحث عن حلول للمشاكل القائمة في جميع انحاء العالم . وشعرت البلدان التي تقدم تبرعات بصورة تقليدية بخيبة امل لان مساهماتها لا تزال تشكل جزءا كبيرا من الموارد المالية للمفوض السامي .

٢٢ - وتأكد مرة اخرى ، بشكل عام ، الطابع الاساسي لوظيفة الحماية الدولية ، حيث انه لن تكون هناك في الواقع ، بغير حماية ، اية مساعدة فورية او حلول دائمة لاولئك الذين يحتاجون المعونة . ومن المهم اكثر من اى وقت مضى ، ازاء اتساع نطاق مشكلة اللاجئين بالشكل الذى تطورت به ، تشجيع الانضمام الى الصكوك الدولية الاساسية المتعلقة باللاجئين ، وخاصة اتفاقية ١٩٥١ (٢) وبروتوكول ١٩٦٧ بشأن مركز اللاجئين (٣) ، ولا سيما في الاقاليم التي لا تضم سوى عدد قليل من البلدان الاطراف في هذه الصكوك او التي لا تضم اطرافا فيها على الاطلاق . ومن المهم ايضا بذل الجهود لوضع تشريعات وممارسات تنفيذية داخلية تطبيقا لهذه الصكوك ، وكذلك دراسة جميع وسائل تحسين المعايير في مجال الحماية الانسانية . واعترف بأنه ينبغي ، في حالة حدوث تدفق ضخم للاشخاص في بلد أو في عدد من البلدان ، ان تكون الاستجابة المطلوبة لتشجيع الحماية الدولية أكثر من مجرد منح اللجوء او الاقامة المؤقتة ، وان تتضمن التعاون الدولي في تقديم المساعدة الفورية للمعنيين والبحث عن حلول دائمة بغية تخفيف العبء على الدولة او الدول المضيفة . واشاد المتكلمون في هذا الصدد بالعمل الانساني من جانب البلدان التي استقبلت مجموعات ضخمة من الاشخاص المكروبين ومنحتهم المأوى - وهي عادة بلدان نامية اقل من غيرها قدرة على ذلك - والبلدان التي قدمت امكانيات اعادة توطين كحلول دائمة .

٢٣ - وتحدث المتكلمون عن المؤتمر المعني بحالة اللاجئين في افريقيا ، الذى عقد في اروشا

---

(٢) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، الرقم ٢٥٤٥ ، الفقرة ١٣٧ .

(٣) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، الرقم ٨٧٩١ ، الفقرة ٢٦٧ .

Digitized by UNOG Library

في أيار/مايو ، بوصفه حدثا هاما في السنة الماضية . وقالوا ان المؤتمر برهن على ان في افريقيا ارادة للاستمرار في السياسة التقليدية للاستضافة وبذل اقصى قدر من الجهود لايجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين . وجرت الاشارة مرات متعددة ، اثناء المناقشة ، الى ان افريقيا هي القارة التي تضم اكبر عدد من اللاجئين ، وان رد فعل البلدان الافريقية ازاء هذه الحالة يقدم العديد من العناصر التي تعتبر قدوة طيبة لبلدان القارات الاخرى .

٢٤ - وتكلم سعادة السيد ابل الير ، نائب رئيس السودان ، أمام اللجنة ، فأعرب للمندوبين عن تأييد حكومته للمهام الانسانية التي عهد بها الى اللجنة . وأشار الى ان بلاده على دراية حقيقية بمشاكل اللاجئين ، وأبلغ اللجنة انه أبرز مسألة اللاجئين بشكل خاص في الكلمة التي ألقاها مؤخرا أمام الجمعية العامة للامم المتحدة . وهو يرى مثل عدد من المتكلمين ان من الافضل ايجاد حلول للمشاكل الاساسية التي أدت الى حالات اللاجئين . وأضاف أن السودان يعلق أملا كبيرا على الجهود الاقليمية والدولية مثل المؤتمر الافريقي العام في أروشا . وأيد اقتراح المفوض السامي الذى يرمي الى انشاء صندوق للحلول الدائمة ، وقال انه حل جاء في وقته ، ومن شأنه ان يخفف العبء الناجم عن اللاجئين بالنسبة لبعض البلدان الفقيرة التي ليست لديها وسائل الاضطلاع بهذا العبء . كما اقترح أيضا انشاء لجنة استشارية مخصصة ، تكلّف بالبحث عن حلول مناسبة لمشاكل اللاجئين في افريقيا . وقال فيما يتعلق باللاجئين في السودان ان بلاده تنوى معالجة جميع مشاكلها في هذا المجال لصالح هؤلاء اللاجئين ومن أجل أمنها العام . وأضاف ان عام ١٩٨٠ سيكرّس في السودان لمشاكل اللاجئين ، وسوف يوجّه نداء عالمي بهذه المناسبة لجمع الاموال . وأشاد المتحدث بالمجتمع الدولي للعمل الذى ينجزه بغية تخفيف آلام اللاجئين ، ودعا اللجنة التنفيذية ، في ختام كلمته ، الى تكثيف جهودها .

٢٥ - وعرض المراقب من منظمة الوحدة الافريقية ، في بيانه ، الجهود التي تبذلها تلك المنظمة لحل مشاكل اللاجئين التي تواجهها القارة . وتحدث عن نجاح مؤتمر أروشا ، وأعرب عن امتنانه لاولئك الذين أشرفوا عليه . كما أعرب عن ثقته بأن فعالية مكتب توظيف وتثقيف اللاجئين الافريقيين ستزداد عقب اعادة تنظيمه .

٢٦ - وتحدّث أيضا المراقبون عن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية واتحاد شعب زمبابوى الافريقي باسم حركاتهم ، وتضمنت كلماتهم الاعراب عن التقدير لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المتبرعين للمساعدة التي يقدمونها للاجئين تحت اشراف هذه الحركات ، وأعربوا عن أملهم في استمرار هذه المساعدة .

٢٧ - وسلّم عدد من المتكلمين بأن الاهتمام كرّس على وجه الخصوص في الاونة الاخيرة للحالة في جنوب شرق آسيا نتيجة للدعاية التي حظيت بها من جانب وسائط الاعلام ، الا انهم أكدوا ضرورة ان يحتفظ المفوض السامي بنظرة متوازنة لحالات اللاجئين في العالم بأسره . وأعرب ممثلون ومراقبون من البلدان الافريقية في هذا الصدد عن اعتقادهم بوجوب زيادة مستوى المساعدة المقدمة لافريقيا في ضوء تعدد اللاجئين والنازحين الموجودين في هذه القارة والعبء الذى يمثلونه لدول اللجوء .

٢٨ - وأعرب المتكلمون ، فيما يتعلق بحالة اللاجئين والنازحين في جنوب شرق آسيا ، عن ارتياحهم لنتائج الاجتماع الذى عقد في جنيف في شهر تموز/يوليه الماضي والتدابير التي اتخذت منذ ذلك الحين . وأكدوا ضرورة استمرار الدفعة التي نتجت عن هذا الاجتماع لضمان تنفيذ

Digitized by UNOG Library

التدابير العاجلة التي تتطلبها خطورة الحالة ، تفاديا لحدوث تدفق جديد للاجئين . وأعربوا أيضا عن أملهم في ان تضطلع الحكومة الفييتنامية بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في اجتماع تموز/يوليه وأن تطبق ، بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مذكرة التفاهم ذات النقاط السبع بشأن الرحيل المنظم . وأعربوا كذلك عن أملهم في ان تواصل بلدان اللجوء الاول ، وبلدان اعادة التوطين،التعاون التام مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٢٩ — ودعا المتكلمون عددا أكبر من البلدان الى فتح أبوابها والمشاركة في الجهود الدولية التي ترمي الى زيادة امكانيات اعادة التوطين حتى تبلغ المستوى الذى تتطلبه مئات الالاف من البؤساء الذين يعانون من الانتظار في بلدان ومناطق اللجوء الاول . وأشار ممثل الارجنتين الى ان بلده بدأ في المشاركة في اعادة توطين اللاجئين من جنوب شرق آسيا . وأكد المتكلمون مرة أخرى أهمية الاحترام الدقيق للالتزامات الدولية بشأن الانقاذ في البحر لاولئك الذين يمرون بمحنة . وقد برهن اجتماع جنيف على ان المجتمع الدولي في وسعه اتخاذ التدابير التي تقتضيها الحالة .

٣٠ — وأشار ممثل تايلند الى توقع ان يؤدى استئناف المعارك في كمبوتشيا الديمقراطية الى مزيد من التدفق الضخم في تايلند بالاضافة الى العدد الكبير من النازحين في الهند الصينية الموجودين بالفعل في بلده . ودعا المجتمع الدولي الى المساهمة في اعادة توطين النازحين الموجودين في المخيمات والحيلولة دون وقوع كارثة ضخمة وذلك بطلب وضع حد للمعارك في كمبوتشيا الديمقراطية .

٣١ — وسلّم بعض المتكلمين بأن حالة اللاجئين في جنوب شرق آسيا ، وفي غيرها ، ترجع الى ظروف سياسية والى احتقار الحقوق الاساسية للانسان . واعربوا عن اعتقادهم بوجوب النظر على وجه الاستعجال في تلك المسائل امام المحافل ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة ، وخاصة في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . واشاروا الى ان وظيفة المفوض السامي ذات طابع انساني محض .

٣٢ — ولاحظ المتكلمون بارتياح تطورات جديدة مشجعة في عدد حالات اللاجئين في امريكا الوسطى وامريكا الجنوبية . وقالوا انه رغم ان المشكلة المتخلفة عن حالات اعادة التوطين قد خفت، فلاتزال هناك حاجة الى امكانيات نظرا لان اللاجئين يواصلون التدفق على بعض البلدان . وقد اصبحت اعادة التوطين الاختيارية حلا بديلا ممكنا .

٣٣ — واستمعت اللجنة ،فيما يتعلق بعدد اللاجئين الذين يصلون الى اوروبا ، الى بيانات تؤكد الملاحظة التي ادلى بها المفوض السامي في مقدمته ومؤداها ان عدد هؤلاء اللاجئين الوافدين من القارة الاوروبية ومن القارات الاخرى في ازدياد مستمر . وانتهز متكلمون من مختلف البلدان هذه المناسبة لتقديم معلومات عن التبرعات التي لاتزال بلدانهم تقدمها لبرامج وعمليات المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في العالم اجمع . واشار ممثلون ومراقبون آخرون الى التطورات المتعلقة باللاجئين في بلدانهم . كما جرت الاشارة في هذه البيانات الى استمرار الاحتياجات ، والى الحالات التي امكن فيها ايجاد حلول دائمة .

٣٤ — وفيما يتعلق بالنازحين في قبرص ، اكد ممثلا تركيا واليونان ان هذا البلد لايزال في حاجة الى المساعدة الانسانية من قبل الامم المتحدة التي ينسقها المفوض السامي بناء على طلب الامين العام .

Digitized by UNOG Library

وأشيد بالمفوض السامي للطريقة التي يضطلع بها بالمهمة . وأعرب كذلك عن التقدير والامتنان لسخاء البلدان المانحة التي تقدم المعونة لجميع النازحين في قبرص .

٣٥ - وأعرب ممثل اليونان عن تقديره للمفوض السامي وأشار الى الـ ٢٠٠ ٠٠٠ من النازحين الموجودين في قبرص الذين كانوا في الماضي سكانا آمنين يعيشون في رخاء . وقال ان هؤلاء الأشخاص ينبغي ان يحصلوا على معونة الى ان يرخّص لهم بالعودة الى ديارهم وأرضهم وفقا لقرارات الأمم المتحدة . وعلى الرغم من ان الحكومة القبرصية استخدمت ، بأفضل طريقة ممكنة ، المساعدة الاقتصادية والانسانية التي حصلت عليها فانها في حاجة الى مزيد من المعونة الخارجية لتغطية احتياجات النازحين .

٣٦ - وأعرب ممثل تركيا عن تقديره لتقديم المساعدة الانسانية الى كل من الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية . وقال ان الطرف الآخر كان ينبغي عليه أيضا الاشارة الى ذلك ، وقال ان الاغاثة المقدمة مباشرة الى الطائفة القبرصية التركية ، التي تضم حوالي ٨٠ ٠٠٠ شخص نازح ، تسهم اسهاما كبيرا في اشباع احتياجاتهم . وأشاد باسم وفده بالمفوض السامي للطريقة النزيهة التي لا تتسم بأية صبغة سياسية التي يعالج بها المشكلة .

٣٧ - واستمعت اللجنة الى بيان أدلى به مراقب من المؤتمر الاسلامي (ممثل المملكة العربية السعودية في المجلس الدائم لصندوق التضامن الاسلامي) أبلغ فيه اللجنة ان المؤتمر يعتنق نفس الآراء التي أدت الى مبادرات اللجنة ويأمل في الدخول في تعاون وثيق مع المفوض السامي للوصول الى حلول فعّالة . وأضاف ان المؤتمر يشعر بقلق بالغ لزيادة عدد الأشخاص الذين ينبغي ايجاد حلول لهم ، وخاصة في البلدان النامية . واتفق أيضا مع متحدثين آخرين في الاشارة الى مسألة حقوق الانسان ، وهي مسألة اساسية ، والى المثل الذى ضربه مؤتمر أروشا .

٣٨ - وأشار مراقبون من اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الاوروبية والاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الدولي للوكالات التطوعية ، كما أشار مراقب عن رابطة جمعيات الصليب الأحمر متكلما أيضا باسم لجنة الصليب الأحمر الدولية ، الى ما أنجزته منظماتهم لصالح اللاجئين والى التعاون القائم بين منظماتهم ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وأكدوا للمفوض السامي تعاونهم التام والمستمر .

٣٩ - وأدلى العديد من الممثلين والمراقبين بملاحظات على اقتراح المفوض السامي بانشاء صندوق للحلول الدائمة . ولوحظ عموما رد فعل أوّلي موات لهذه الفكرة ، على الرغم من الاعراب عن بعض التحفظات . كما أعرب متكلمون عن الأمل في أن يبحث الاقتراح بحثا كاملا في اطار البند ذى الصلة من بنود جدول الأعمال .

٤٠ - واعترفت اللجنة ، فيما يتعلق بالموظفين ، انه ينبغي ان يتاح للمفوض السامي أكبر قدر ممكن من المرونة في ممارسة مهامه . واقترح بعض الممثلين دراسة تعزيز الموظفين الميدانيين تعزيزا ملائما . وحثّ عدد كبير من الممثلين والمراقبين المفوض السامي على مواصلة السعي الى تحقيق التوزيع الجغرافي العادل لموظفيه . وأعربوا عن اعتقادهم أن من الأفضل لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين استخدام أشخاص يتلاءمون اقليميا مع الأشخاص الذين يحتاجون الى المساعدة .

Digitized by UNOG Library

٤١ — وتساءل بعض الممثلين ، ازاء اتساع وتعقّد المهام التي يواجهها المفوض السامي ووعيا منهم للزيادة المستمرة في انشطته على مدى السنين ، عما اذا كان الوقت لم يحن للنظر من جديد في ولاية المفوض السامي ، وأساليب عمله بغية ملاءمتها مع الظروف الراهنة . وضمن الاقتراحات المقدمة كانت هناك اقتراحات بانشاء لجان أو لجان فرعية تهتم بمختلف جوانب أعمال مفوضية الامم المتحدة ، بغية اطلاع اللجنة التنفيذية اطلاعا أفضل على نشاط هذه الهيئة واشراكها اشراكا وثيقا في عمل المفوضية بين الدورات .

٤٢ — وأجاب المفوض السامي في نهاية المناقشة على هذه النقاط ، فأعرب عن امتنانه للطريقة البنّاءة التي أثيرت بها . وقال ان عددا منها بعيد الاثر فعلا ويستحق مزيدا من الدراسة . وقال انه سيكون سعيدا جدا باجراء اتصالات أكثر مع أعضاء اللجنة ، سواء لمناقشة مسائل الادارة والمشاكل المالية بوجه خاص أو للنظر في المشاكل بوجه عام . وتعلم اللجنة ان اجتماعات غير رسمية تعقد بانتظام ، مرة أو مرتين سنويا ، بين الدورات العادية .

مقرر اللجنة

٤٣ — ان اللجنة التنفيذية :

ألف

(أ) رحّبت بأعضاء اللجنة التسعة الجدد ؛

(ب) أعربت عن تقديرها للبيان الافتتاحي الذى ألقاه المفوض السامي واستعرض فيه حالات اللاجئين الراهنة التي اتخذت أبعادا واسعة النطاق واتسمت بالتنوّع ، كما استعرض فيه الجهود الضخمة المبذولة في كل من ميدان الحماية الدولية وتقديم المساعدة ؛

(ج) لاحظت بقلق بالغ اتساع نطاق حالات اللاجئين في مختلف أقاليم العالم وازدياد خطورتها ؛

(د) أعربت عن أملها في ان ينظر في أقرب وقت ممكن في المحافل الدولية الملائمة ، مثل الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، في الأسباب الأساسية لهذه الحالات التي لا تدخل في اختصاص مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛

(هـ) أشادت بالمفوض السامي للطريقة البالغة الانسانية التي يواصل بها الاضطلاع بمسؤوليات المفوضية ومواجهة الطلبات المتزايدة الموجهة اليها ، وللجهود التي يبذلها لتعبئة التأييد الدولي الى أقصى درجة ممكنة ؛

(و) أكدت أهمية الحماية الدولية للاجئين التي تشكّل المسؤولية والوظيفة الأوليين لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ووجهت نداء الى جميع الدول الاعضاء لاحترام حقوق اللاجئين ، وخاصة المبدأين الأساسيين المتعلقين باللجوء وعدم الطرد ؛

Digitized by UNOG Library

(ز) أعربت عن القلق الشديد لاحتمال تجدد هجرة عدد ضخم من الاشخاص هربا من كمبوتشيا الديمقراطية وحثت المجتمع الدولي على الاستجابة سريعا وبسخاء لطلبات المساعدة المقدمة من لجنة الصليب الاحمر الدولية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وحكومة تايلند ؛

(ح) اكدت من جديد ضرورة اتباع نهج عالمي انساني في معالجة مشاكل اللاجئين ؛

(ط) دعت الى مشاركة المجتمع الدولي الى ابعد حد ممكن في الاستجابة الى الاحتياجات المتزايدة ، واكدت من جديد اعتقادها بأن المجتمع الدولي ينبغي ان يضطلع على نحو اكثر انصافا بمسؤولية ايجاد حلول لمشاكل اللاجئين ؛

(ى) لاحظت مع التقدير ان برامج المفوضية لمساعدة اللاجئين مستمرة بقوة في العالم اجمع ؛

(ك) اثنت على بيان للمفوض السامي مؤداه ان مدى المساعدة التي ينبغي للمفوضية تقديمها في مختلف قارات واقاليم العالم واشكالها قيد الاستعراض المستمر حتى تتمكن المفوضية من الاستجابة بأكبر قدر من الفعالية للاحتياجات المحددة للاجئين في كل مكان وزمان ؛

(ل) رحبت بالاقتراح الذى يقضي بأن يطلب المفوض السامي بصفة دورية رأى اعضاء اللجنة التنفيذية فيما بين الدورات السنوية للجنة ، ويدخل معهم في حوار سواء بشأن المشاكل العامة المتعلقة بالادارة او المالية او التنظيم ، او بالمشاكل ذات الاهمية الخاصة لمجموعات البلدان ، مثل المنطقة الافريقية ؛

ب ـ

(أ) لاحظت باهتمام البيانات التي ادلى بها المراقبون باسم منظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى واتحاد شعب زمبابوى الافريقي ؛

(ب) اعربت عن الارتياح العميق لنتائج ومنجزات المؤتمر المعني بحالة اللاجئين في افريقيا المنعقد في اروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٧ الى ١٧ أيار/مايو ١٩٧٩ تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وخاصة فيما يتعلق بحق اللجوء ، وعدم الطرد ، وحقوق والتزامات اللاجئين في بلدان اللجوء ، وضرورة وضع برامج شاملة بعناية لمساعدة اللاجئين وتأمين اكبر دعم ممكن لهم ؛

(ج) رحبت من المفوض السامي مواصلة جهوده لتغطية احتياجات اللاجئين في افريقيا ، ووجهت لهذا الغرض نداء الى المجتمع الدولي لرفع مستوى تبرعاته وتأييده لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وخاصة :

' ١ ' حثت جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية على المساهمة بسخاء لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لدول المواجهة والدول الاخرى من جراء التدفق المستمر للاجئين من ناميبيا وجنوب افريقيا وزمبابوى ، واعربت عن اسفها للاعتداءات على مناطق توطين اللاجئين في بلدان اللجوء ؛

Digitized by UNOG Library

'٢' لاحظت بقلق الحالة غير المستقرة لمجموعات عديدة من اللاجئين والنازحين الذين يحتاجون لمساعدة ضخمة في السودان وأوغندا وزائير ، وحثّت المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء لجهود المفوض السامي بغية تقديم المساعدة الملائمة لهذه المجموعات ؛

'٣' أشادت بالمفوض السامي للمساعدة الانسانية التي يقدمها في القرن الافريقي (اثيوبيا وجيبوتي والصومال) وطلبت منه مواصلة تكثيف المساعدة المقدمة للاجئين والنازحين في هذه المنطقة ؛

'٤' لاحظت بارتياح حركة اعادة الانفوليين والاوغنديين والزائيريين الى أوطانهم وطلب المساعدة المقدم من حكومة غينيا الاستوائية فيما يتعلق بالاعادة الاختيارية الى الوطن لرعاياها في ضوء تغير الظروف في هذا البلد ؛

جيم

(أ) أشادت بمبادرة المفوض السامي بعقد اجتماع استشاري للحكومات المعنية بشأن اللاجئين والنازحين في جنوب شرق آسيا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ؛

(ب) أشادت بقوة بالنتائج العملية التي تحققت نتيجة الاجتماع المعني باللاجئين والنازحين في جنوب شرق آسيا الذى عقده الامين العام للامم المتحدة في جنيف يومي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ؛

(ج) وجّهت نداء ملحّا للحكومات لمنح حق اللجوء المؤقت على الاقل لأولئك الذين يبحثون عن ملجأ الى ان يتم ايجاد حلول بديلة لهم ؛

(د) رحّبت بزيادة عدد عروض اعادة التوطين والمعدل المتزايد للتحركات في اتجاه بلدان اعادة التوطين المستمر ؛

(هـ) لاحظت بقلق ان الحالات المعلقة في بلدان اللجوء المؤقت والتدفق المستمر للاجئين من الهند الصينية تتطلب مزيدا من الجهود المكثفة للوصول الى حلول دائمة عن طريق التوطين محليا واعادة التوطين في بلدان ثالثة والاعادة الاختيارية الى الوطن ؛

(و) حثّت جميع الحكومات على تقديم امكانيات اضافية من أجل حلول دائمة ؛

(ز) رحّبت بالتدابير التي اتخذها المفوض السامي بتسهيل اعادة لاجئي بورما من بنغلاديش وبتدابير المساعدة التي طبّقت لاعادة توطين العائدين الى بلدانهم الاصلية .

Digitized by UNOG Library

ثالثا — الحماية الدولية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٤ — قال مدير الحماية ، في معرض تقديمه المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية (A/AC.96/567) ، ان واجب مكتبه ، بالاضافة الى توفير الحماية الدولية للاجئين ، هو صيانة حرمة المبادئ المنشأة في مجال الحماية الدولية والتي تتميز بالصفة العالمية .

٤٥ — وقال أيضا أن مختلف التطورات التي تبعث على القلق والتي ورد ذكرها في الوثيقة تستدعي أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد الصفة العالمية للمبادئ المنشأة في المجال الانساني لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء — ولا سيما مبدأ عدم الاعادة القسرية والمبدأ القائل أن اللجوء بصفة مؤقتة على الأقل يجب ألا يرفض في أي ظرف من الظروف اذا كان الرفض يعرض طالبي اللجوء للخطر . وينبغي على الدول أن تنضم الى اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ بشأن مركز اللاجئين كمسألة مستعجلة لتؤكد بذلك موافقتها على المبادئ المعترف بها لمعاملة اللاجئين . وينبغي التأكيد على ان الاتفاقية لم تنص على مركز ذي امتيازات للاجئين وانما نصّت على حد أدنى من المعايير لمعاملتهم . ونصّت كذلك على ما يترتب على اللاجئين من التزامات ووضعت في الاعتبار الواجب مصالح الدول المتعاقدة فيما يتصل بالنظام والأمن العامين .

٤٦ — وثمة حاجة كذلك لاتخاذ تدابير من أجل تنفيذ الاتفاقية والبروتوكول على الصعيد الوطني تنفيذا فعالا . فرغم أن تقدما كبيرا قد تحقق ، اعتبرت بعض الدول التي انضمت الى الاتفاقية منذ وقت طويل أن حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء مكفولة بما فيه الكفاية بتشريعات تلك الدول أو عرفها الاداري وانه لا لزوم لاتخاذ تدابير تنفيذية محددة ، كتلك التي تتعلق باجراءات تحديد مركز اللاجئين ، على سبيل المثال . ولكن رغم الممارسات المتساهلة عموما التي تتبعها هذه الدول ، حدث في بعض الأحيان ان كان لاجئون حقيقيون مهددين بخطر الاعادة الى بلد منشئهم من قبل سلطات فرعية أو حدودية . وستقل احتمالات نشوء مثل هذه الحالات اذا وجدت اجراءات رسمية لتحديد مركز اللاجئين في البلد المعني .

٤٧ — ان تشجيع العودة الطوعية الى أرض الوطن هو أحد المهام الرئيسية للمكتب ، وقد تم بنجاح مؤخرا أو شُرع في تنفيذ عدد من عمليات العودة الطوعية الى أرض الوطن ذات النطاق الواسع . ودرس مدير الحماية مع سلطات البلدين المعنيين ، أثناء زيارة قام بها مؤخرا الى المنطقة ، امكانية اتخاذ ترتيبات للعودة الطوعية الى أرض الوطن من تايلند الى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

٤٨ — ويتطلب التنفيذ الفعلي للحماية الدولية كذلك توفر مناخ موات من الرأي في الدوائر الرسمية والاكاديمية . ولذلك فقد أنشأ المكتب تعاونا مع منظمات انسانية مختلفة حكومية وغير حكومية ومع مؤسسات أكاديمية ذات اهتمام أخصّ بالمشاكل الانسانية . ويقوم تعاون ممتاز بين المكتب ومجلس أوروبا وبينه ومنظمة الوحدة الافريقية . وسوف يضطلع المكتب بمثل هذه الجهود التشجيعية في مناطق اخرى ايضا ، وخاصة آسيا ، والشرق الأوسط ، والامريكتين .

Digitized by UNOG Library

٤٩ — وفي النقاش اللاحق وكذلك في المناقشة العامة ، أكد عدد من الممثلين الطبيعة المطلقة للمبادئ المنشأة لحماية اللاجئين ، وكان ثمة من أعرب عن قلقه من أن هذه المبادئ كانت موضع تجاهل في عدد من الحالات في مناطق مختلفة من العالم .

٥٠ — وقد ذكر عدد من الممثلين المشاكل الخاصة التي تنشأ في الحالات التي تشتمل على تدفق اعداد كبيرة من طالبي اللجوء وأكدوا أهمية هذه المشاكل . وقالوا ان مثل هذه الحالات تستدعي تدابير فورية وفعالة لتقديم المساعدة لبلد ان اللجوء الأول ضمن سياق التضامن الدولي واقتسام حمل الاعباء . ولكن كان الرأي عموما ان ترتيبات اقتسام حمل الاعباء ليست شرطا مسبقا لاحترام المبادئ الدولية المنشأة لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء .

٥١ — وكان الرأي ان فكرة " اللجوء المؤقت " تتسم بأهمية خاصة في الحالات التي تشتمل على تدفق اعداد كبيرة من طالبي اللجوء . غير أن أحد الممثلين أكد أن تلك الفكرة لا تعني ضمنا امكانية اعادة طالبي اللجوء الى بلد منشئهم في وقت لاحق ما بل ينبغي أن تعتبر اشارة للمجتمع الدولي تومئ الى لزوم اتخاذ ترتيبات لاقتسام الاعباء . وأعرب ممثل آخر عن وجهة نظر هي ان فكرة اللجوء المؤقت يصعب تعريفها من الوجهة القانونية وانه ينبغي أن يعاد درسها من قبل اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية .

٥٢ — ووردت الاشارة الى الحالة المحفوفة بالاخطار التي يكون فيها طالبو اللجوء الذين يغادرون بلد منشئهم في زوارق . فذكر أحد الممثلين أن ربابنة السفن التي ترفع علم بلاده تلقوا تعليمات محددة باستقبال مثل اولئك من طالبي اللجوء المكروبين وانه تم انقاذ عدد كبير من طالبي اللجوء بتلك الطريقة ثم أنزلوا الى البر مقابل تعهدات باعادة توطينهم قدمتها حكومته بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وأشار ممثل آخر الى المبدأ المأخوذ به على نطاق واسع والمتعلق بانزال طالبي اللجوء في " أول مرفأ مقرر لتوقف السفينة " . ويقضي هذا المبدأ بانزال طالبي اللجوء الذين يتم انقاذهم في أعالي البحار في ذلك المرفأ ، مقابل تعهدات باعادة توطينهم ، اذا اقتضى الأمر مثل تلك التعهدات .

٥٣ — وفيما يتعلق بمشكلة تحديد البلد المسؤول عن دراسة طلب فردي ما للجوء ، اعرب ممثلان عن رأي مفاده ان الحلول ، كيما تكون فعالة ، ينبغي ان تلتمس في المقام الاول في اطار اقليمي .

٥٤ — وورد ذكر النتائج المثمرة التي تحققت ضمن مجلس اوروبا كمثال لحل مشاكل اللاجئين على الصعيد الاقليمي . وقد ادت جهود مماثلة بذلت داخل اطار منظمة الوحدة الافريقية الى اعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم الاوجه الخاصة بمشاكل اللاجئين في افريقيا ، وفي وقت اقرب ، الى عقد المؤتمر الافريقي المعني بحالة اللاجئين في افريقيا في أروشا ، بجمهورية تنزانيا المتحدة ، في الفترة من ٧ الى ١٧ أيار/مايو ١٩٧٩ ، الذي اكد فيه من جديد وجوب تطبيق المبادئ الاساسية المتعلقة بحماية اللاجئين في الاطار الافريقي . ويمكن اعتبار عمل المؤتمر اسهاما رئيسيا في تعزيز المركز القانوني للاجئين في افريقيا ومثلا تحذو حذوه مبادرات مماثلة في مناطق اخرى .

٥٥ — ورئي انه ينبغي انضمام مزيد من الدول الى اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ كأمر مستعجل . وقد ابلغ عدد من الممثلين اللجنة بما قامت به حكوماتهم او ما تنوي القيام به من اجراءات بشأن الانضمام الى الاتفاقية المذكورة او سحب بعض التحفظات .

Digitized by UNOG Library

٥٦ — وأكد أحد الممثلين أن الاتفاقية والبروتوكول مما صكان عالميان يعلنان مبادئ للمجتمع الدولي بأسره . وأعرب عن رأي مفاده ان بعض المعايير المحددة في الاتفاقية والبروتوكول ربما تكون قد اكتسبت بالفعل صفة نموذجية مستقلة .

٥٧ — وكان ثمة اقرار كذلك بالحاجة الى اتخاذ تدابير ملائمة لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكول على الصعيد الوطني . وابلغ عدد من الممثلين اللجنة بما اتخذته بلدانهم أو تنوى اتخاذه من تدابير مختلفة لكفالة تنفيذ الاتفاقية والبروتوكول في بلدانهم تنفيذا فعالا .

٥٨ — وأعرب أحد الممثلين عن رأى مفاده ان لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين دورا هاما تلعبه في تقديم المشورة للحكومات فيما يتعلق بالتدابير التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ أحكام اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ . وأضاف ان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد تستطيع تقديم المساعدة في وضع قانون للاجئين بالتعاون الوثيق مع الحكومات في صياغة قواعد وممارسات واجراءات لمصلحة اللاجئين .

٥٩ — وأشار أحد الممثلين الى أن دولا قليلة نسبيا انضمت الى اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ (A/CONF.9/15) . واعرب عن رأى مفاده ان انضمام مزيد من الدول الى هذه الاتفاقية سيكون ذا فائدة للاجئين عديمي الجنسية .

٦٠ — وابلغ احد الممثلين اللجنة بأن سلطات بلاده أصدرت ٢٠٠٠٠ وثيقة سفر وفقا لاتفاقية عام ١٩٥١ تتضمن بند عودة لتسهيل تحرك اللاجئين في الخارج . وأكد ممثل آخر أهمية توفر وثائق سفر صادرة وفقا لاتفاقية ١٩٥١ تشتمل على بند عودة لترتيب التدريب التعليمي للطلبة اللاجئين .

٦١ — وكان ثمة اقرار بأن العودة الطوعية الى الوطن هي الحل الأمثل لمشاكل اللاجئين ووردت الاشارة الى عمليات مختلفة واسعة النطاق لاعادة اللاجئين الى أوطانهم بدأت أو تمت بنجاح في الأشهر الأخيرة . وأشار أحد المراقبين الى الاجراء الانساني الذى اتخذه بلده لتسهيل جمع شمل الأسر اللاجئة المشتتة .

٦٢ — وأعرب أحد الممثلين عن رأى مفاده ان مشاكل الحماية الدولية يجب أن ينظر اليها في السياق الخاص الذى تنشأ فيه وأن من الضرورى التوفيق بين الجوانب المثالية والعملية للحماية الدولية . وارتأى أيضا أن الحماية يمكن ضمانها على أفضل وجه اذا وجه اهتمام أكبر الى أسباب مشاكل اللاجئين . وقد شاركه هذا الرأى ممثل آخر ومراقب أعرب عن الأمل في أن تضع اللجنة التنفيذية في الاعتبار العوامل الخاصة والسياسية والأمنية عند تطبيق مبادئ الحماية الدولية . وفي هذا الصدد ذكر ان مما له أهمية لبلدان اللجوء الأول ألا يتبقى لديها أية مشاكل متخلفة كما أوضح المفوض السامي في بيانه الختامي في الاجتماع الاستشارى مع الحكومات المعنية الخاص باللاجئين والاشخاص النازحين في جنوب شرقي آسيا (انظر HCR/CSEA/5) .

٦٣ — وأشار ممثلان ومراقب الى هجمات لا انسانية جرت مؤخرا على معسكرات للاجئين في الجنوب الافريقي واسفرت عن قتل أو اصابة عدد كبير من اللاجئين ، من بينهم نساء وأطفال ، اصابات جسيمة . وكان ثمة اتفاق عام على أن هذه الهجمات ينبغي أن تكون موضوع ادانة شديدة وانه ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية اللاجئين من مثل هذه الهجمات ولمساعدة الضحايا .

Digitized by UNOG Library

٦٤ — وقال أحد الممثلين انه بالنظر الى قرار الجمعية العامة ٣٣/١٦٥ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ قد تمنح بلاده حق اللجوء للاشخاص الذين يضطرون الى مغادرة جنوب افريقيا بسبب امتناعهم ، استجابة لنداء ضمائرهم ، عن المساعدة في تنفيذ سياسة الفصل العنصرى من خلال الخدمة في الجيش أو قوات الشرطة .

٦٥ — وأشار أحد المراقبين الى المشاكل التي يواجهها الزمبابويون في الحصول على الاعتراف بموكزهم كلاجئين وفي الحصول على وثائق سفر وتصاريح اقامة وتصاريح عمل .

٦٦ — وكان ثمة اقرار عام بأهمية نشر مبادئ قانون اللاجئين كوسيلة لزيادة فعالية الحماية الدولية. وقد قوبل باستحسان عام اقتراح يدعو الى متابعة نشر قانون اللاجئين متابعة مفيدة في سياق الحلقات الدراسية الاقليمية وخطة العمل المستقبلي التي يرد وصفها في الوثيقة A/AC.96/INF.159 .

٦٧ — وأكد أحد الممثلين ان العمل من اجل نشر قانون اللاجئين ينبغي ألا يقتصر على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بل ينبغي أن تضطلع به أيضا السلطات الوطنية بقصد ضمان أن يكون المسؤولون التابعون لها والعاملون بمناطق الحدود على علم حسب الأصول بالحالة الخاصة للاجئين وطالبي اللجوء .

٦٨ — وأعرب عدد من الممثلين عن تقديرهم لقيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخرا بنشر مجموعة من الصكوك الدولية تتعلق باللاجئين وأعربوا عن الأمل في أن تصدر هذه المجموعة في الوقت المناسب بلغات أخرى . وأعربوا كذلك عن تقديرهم لاصدارها مؤخرا في شكل مطبوع الكتيب الخاص بالاجراءات والمعايير اللازمة لتحديد مركز اللاجئين . وأشار عدد من الممثلين الى انه في الوقت الذى تتفق فيه حكوماتهم مع محتويات الكتيب من حيث الجوهر فانهم يودون الادلاء ببعض التعليقات البناءة . وأوضح مدير الحماية أن الكتيب سيعرض رسميا على الحكومات للتعليق والمناقشة .

٦٩ — وكان ثمة اقرار بأهمية عمل اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية واعتمد بالاجماع تقرير اجتماعها الثالث المعقود قبل دورة اللجنة التنفيذية . وأعرب عدد من الممثلين عن رأى مفاده أن الاستنتاجات التي اعتمدتها اللجنة الفرعية في اجتماعاتها السابقة واقرتها اللجنة التنفيذية يمكن توفيرها ، على نحو مفيد ، في شكل خلاصة وافية .

٧٠ — وفيما يتعلق بجدول أعمال الاجتماع التالي للجنة الفرعية قدم اقتراح بأن تدرج فيه فيما يتعلق باللاجئين مسألة تسليم المتهمين الفارين . واقترح كذلك ان تقوم اللجنة الفرعية بدراسة مسألة تدابير الطرد المتخذة بحق اللاجئين المخالفين للقوانين . وارتأى عدد من الممثلين انه ينبغي النظر في الوقت المناسب في مسألة تقييم متابعة التوصيات السابقة للجنة الفرعية .

٧١ — وفي ختام المناقشة اعتمدت اللجنة الاستنتاجات التالية، التي تتضمن تلك التي أوصت بها اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية .

Digitized by UNOG Library

استنتاجات اللجنة

٧٢ — ان اللجنة التنفيذية :

(١) مبادئ عامة :

(أ) أكدت مجددا الاهمية الأساسية لوظيفة الحماية الدولية التي يمارسها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وللمبادئ المنشأة في هذا الحقل التي لا تقبل الانتقاص ؛

(ب) لاحظت مع التقدير عمل اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية الذى تبين انه ذو قيمة عملية عظيمة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعيها لتوفير الحماية الدولية للاجئين ؛

(ج) لاحظت مع القلق أن اللاجئين منعوا من الدخول عند الحدود أو أعيدوا الى أقاليم كان لديهم من الاسباب ما يحملهم على الخوف من الاضطهاد فيها ، تجاهلا لمبدأ عدم الاعادة القسرية . ولاحظت كذلك أن اللاجئين الذين وصلوا بطريق البحر حرموا حتى من اللجوء المؤقت مما عرض حياتهم للخطر وأودى في حالات كثيرة بأرواحهم في أعالي البحار ؛

(د) طلبت الى جميع الدول أن تتأكد من تقيد ربابنة السفن التي تحمل أعلام هذه الدول بالقواعد المنشأة المتعلقة بالانقاذ في البحر ، ومن انهم يتخذون جميع الاجراءات اللازمة لانقاذ اللاجئين والاشخاص الطافحين الذين يغادرون بلد منشئهم على زوارق طلبا للجوء والذين يعانون من الكرب ؛

(هـ) أدانت بشدة الهجمات اللاانسانية التي جرت مؤخرا على معسكرات اللاجئين في الجنوب الافريقي والتي أسفرت عن قتل عدد كبير من اللاجئين، من بينهم نساء وأطفال، واصابة اخرين بحالات عجز دائم ، واعربت عن الامل في ان تتخذ الخطوات اللازمة لحماية اللاجئين من مثل هذه الهجمات ولمساعدة الضحايا ؛

(و) اعتبرت انضمام مزيد من الدول الى اتفاقية ١٩٥١ والى بروتوكول ١٩٦٧ أمرا ملحا وطلبت الى الدول المنضمة الى هذين الصكين من قبل ان تقوم ، ان لم تكن قد فعلت ، باتخاذ تدابير ملائمة لتنفيذ أحكام الصكين ولا سيما فيما يتعلق باجراءات تحديد مركز اللاجئين ؛

(ز) احاطت علما مع التقدير الكبير بعمل المؤتمر المعني بحالة اللاجئين في افريقيا المعقود في أروشا ، بجمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ٧ الى ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، والذى اعتبرت انه يمثل اسهاما كبيرا في حماية اللاجئين في افريقيا ؛

(ح) سلمت بأهمية نشر قانون اللاجئين لزيادة فعالية الحماية الدولية ولاحظت بارتياح الجهود التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا الموضوع كما ورد وصفها في الوثيقة A/AC.96/INF.159 ؛

(ط) اعربت عن رغبتها في ان تحاط علما بانتظام بأنشطة المفوضية وبالمشاكل التي تنشأ في ميدان الحماية الدولية ؛

Digitized by UNOG Library

(٢) اللاجئون الذين يفتقرون الى بلد ان اللجوء

وارتأت انه ينبغي على الدول ان تسترشد بالاعتبارات التالية :

مبادئ عامة

(أ) على الدول ان تفعل كل ما في وسعها لتمنح حق اللجوء لطالبي اللجوء ذوى النوايا الحسنة ؛

(ب) ان الاجراء الذى يضطر لاجئا الى العودة أو يرسله الى بلد يكون لديه من الاسباب ما يجعله يخشى الاضطهاد فيه يشكل خرقا جسيما لمبدأ عدم الاعادة القسرية المعترف به ؛

(ج) من الواجب الانساني على جميع الدول الساحلية أن تسمح للسفن المكروبة ان تحتمي في مياهها وان تمنح حق اللجوء ، أو ملجأ مؤقتا على الاقل ، لمن يطلب اللجوء من الاشخاص الذين على ظهرها ؛

(د) القرارات التي تتخذها الدول بصدد منح حق اللجوء ينبغي ان تتخذ دون تمييز بسبب العرق ، أو الدين ، أو الرأى السياسي ، أو الجنسية ، أو بلد المنشأ ؛

(هـ) لمصلحة جمع شمل الأسر ولاسباب انسانية ، على الدول ان تسهل الدخول الى أراضيها للزوج والزوجة والاطفال القاصرين أو المعالين لأى شخص منح ملجأ مؤقتا أو حق اللجوء الدائم ؛

الحالات التي تشتمل على تدفق شديد من طالبي اللجوء

(و) في الحالات التي تتدفق فيها اعداد كبيرة من طالبي اللجوء ، ينبغي ان يمنح هؤلاء دائما ملجأ مؤقتا على الأقل . والدول التي تواجه ، بسبب موقعها الجغرافي ، أو غيره ، تدفق اعداد كبيرة من طالبي اللجوء ينبغي اذا اقتضت الضرورة أو بناء على طلب الدولة المعنية أن تتلقى مساعدة فورية من الدول الاخرى وفقا لمبدأ الاقتسام المنصف لحمل الاعباء . وعلى هذه الدول أن تتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأسرع ما يمكن لتتأكد من أن الأشخاص المعنيين يتمتعون بالحماية الكاملة ، ويتلقون مساعدة طارئة ، وان البحث يجرى عن حلول دائمة ؛

(ز) على الدول الاخرى ان تتخذ تدابير ملائمة فرادى أو مجتمعة أو من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو هيئات دولية أخرى لتتأكد من أن العبء الواقع على بلد اللجوء الأول يقتسم بالانصاف ؛

الحالات التي تشتمل على طالبين فرديين للجوء

(ح) ينبغي بذل جهد لحل مشكلة تحديد البلد المسؤول عن النظر في طلب اللجوء وذلك باعتماد معايير عامة . وعند صياغة هذه المعايير ينبغي مراعاة المبادئ التالية :

Digitized by UNOG Library

'١' ينبغي ان تتيح المعايير امكانية التحديد القطعي للبلد المسؤول عن النظر في طلب اللجوء والذى ينبغي أن يكون لدى طالب اللجوء امكانية التوجه الى سلطاته ؛

'٢' ينبغي أن تكون المعايير ذات طبيعة تستبعد امكانية حدوث خلاف بين الدول بشأن من منها تكون مسؤولة عن النظر في طلب اللجوء ، وينبغي أن تضع في الاعتبار مدة وطبيعة أية اقامة لطالب اللجوء في بلدان أخرى ؛

'٣' ينبغي أن تتوخى [illegible] في الاعتبار الى أبعد حد ممكن نوايا طالب اللجوء تجاه البلد الذى يرغب في طلب اللجوء فيه ؛

'٤' ينبغي ايلاء الاعتبار لمفهوم وجوب عدم رفض حق اللجوء لمجرد انه يمكن أن يطلب من بلد آخر . ولكن في الحالات التي يظهر فيها ان للشخص ، قبل ان يطلب اللجوء ، علاقة أو روابط وثيقة مع دولة أخرى ، فانه يجوز أن يطلب اليه ، اذا ظهر أن ذلك امر طائل ومعقول ، ان يطلب حق اللجوء اولا من تلك الدولة ؛

'٥' ينبغي أن يصحب انشاء المعايير وضع ترتيبات لاجراء مشاورات منتظمة بين الحكومات المعنية لمعالجة الحالات التي لم يوجد لها حل ولاجراء مشاورات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عند الاقتضاء ؛

'٦' ينبغي تطبيق الاتفاقات التي تنص على ان تعيد الدول الاشخاص الذين يدخلون أراضيها من دولة متعاقدة اخرى دخولا غير شرعي على طالبي اللجوء مع ايلاء الاعتبار اللازم لحالتهم الخاصة .

(ط) في الوقت الذى قد يطلب فيه الى طالبي اللجوء تقديم طلب لجوئهم ضمن حدود زمنية معينة ، فان اخفاقهم في مراعاة ذلك ، أو عدم تنفيذهم مقتضيات رسمية أخرى ، ينبغي ألا يؤدى الى صرف النظر عن طلب اللجوء ؛

(ى) وفقا للتوصية التي اتخذتها اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والعشرين (٤) ، عندما يتوجه طالب اللجوء في أول الأمر الى سلطة حدودية ينبغي ألا تعمد الأخيرة الى رفض طلبه دون الرجوع الى السلطة المركزية ؛

(ك) اذا كان لاجئ قد منح بالفعل حق اللجوء في بلد ما ، ثم طلب حق اللجوء في بلد آخر على أساس ان لديه أسبابا تجبره على مغادرة بلد لجوئه الحالي لخوفه من الاضطهاد أو لكون سلامته أو حريته الشخصية معرّضة للخطر ، فانه ينبغي على سلطات البلد الثاني ان تنظر بعين العطف الى طلبه اللجوء ؛

(ل) ينبغي أن تنظر الدول بعين العطف ، بناء على طلب مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، الى قبول عدد محدود من اللاجئين الذين لا يستطيعون أن يجدوا ملجأ في أى بلد ؛

---

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/32/12/Add. 1) ، الفقرة ٥٣ (٦) (هـ) '١' .

Digitized by UNOG Library

(م) على الدول أن تولي اهتماما خاصا للحاجة الى تجنب الحالات التي يفقد فيها اللاجئ حقه في الاقامة أو العودة الى بلد لجوئه دون أن يكون قد حصل على امكانية الاقامة في بلد ليس لديه من الأسباب ما يحمله على الخوف من الاضطهاد فيه ؛

(ن) تمشيا مع غرض الفقرتين ٦ و ١١ من ملحق اتفاقية ١٩٥١ ، على الدول أن تواصل تمديد صلاحية وثائق سفر اللاجئين أو أن تجددها الى أن يقيم اللاجئ اقامة قانونية في أراضي دولة أخرى . وينبغي اتباع هذه الممارسة أيضا ، بالقدر الممكن ، بشأن اللاجئين الذين يحملون وثائق سفر غير المنصوص عليها في اتفاقية ١٩٥١ .

Digitized by UNOG Library

رابعا - انشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

(البند ٦ من جدول الاعمال)

٧٣ - اشار مدير المساعدة ، في معرض تقديمه للتقرير المتعلق بأنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٧٨-١٩٧٩ ولبرامج التبرعات والميزانية المقترحة لعام ١٩٨٠ (A/AC.96/564 و Corr.1 و Add.1) ، الى الارتفاع المستمر في تكاليف هذه الانشطة . فقد ارتفع المبلغ المقترح للبرامج العامة من المبالغ المنقحة المقترحة لعام ١٩٧٩ ، وهي ١٧٧ر٦ مليونا من الدولارات ، الى التقديرات الاولية المقترحة لعام ١٩٨٠ والبالغة ٢٣٣ر٨ مليونا من الدولارات . وقال ان هذه الزيادة ترجع الى ارتفاع عدد الاشخاص الذين يعنى بهم المفوض السامي . وانه وان كان مما يبعث على الارتياح انه يمكن الاشارة الى حالات تم التوصل الى حلول لها ، فلابد من التسليم بأن عدد الاشخاص الذين هم في حاجة الى مساعدة مستمرة يرتفع بمعدل اكبر من عدد الاشخاص الذين يمكن ايجاد حلول لحالاتهم .

٧٤ - واستطرد قائلا ان المبلغ المقترح للبرامج العامة في افريقيا في عام ١٩٨٠ وهو حوالي ٥٠ مليونا من الدولارات يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة بالأعوام السابقة وهو يظهر حقيقة أن افريقيا لا تزال تضم أكبر عدد من اللاجئين في العالم . واسترسل قائلا انه يسره أن يستطيع تقديم تقرير عن الزائيريين الذين قد عادوا من أنغولا وعن فرص عودة اللاجئين الى الوطن في أوغندا وغينيا الاستوائية . وأردف قائلا انه تجرى الاستعدادات لعودة الأنغوليين من زائير ، غير أن مشكلتي القرن الافريقي وزمبابوى لا تزالان حادتين .

٧٥ - وقال ان ابرز أنشطة المساعدة في امريكا اللاتينية تتعلق بالنيكاراغويين سواء منهم العائدون الى بلدهم أو الذين غادروه مؤخرا . وأعرب المدير عن أمله في أن يلقى النداء الذى وجهه المفوض السامي مؤخرا بشأن تدابير تقديم المساعدة الفورية الى المواطنين العائدين استجابة كافية .

٧٦ - ثم انتقل مدير المساعدة الى الزيادة الكبيرة في البرامج العامة لآسيا في عام ١٩٨٠ ، فأكد ان هذه البرامج تقوم ، كما هو الحال بالنسبة للمناطق الاخرى ، على أساس الاحتياجات الأساسية للاجئين ، وانها تأخذ في الاعتبار التبرعات الثنائية أو المتعددة الأطراف الاخرى المعروفة ، وانها تتضمن كذلك برامج جديدة لباكستان والصين . وقدم ايضاحات بشأن التكاليف المتكبدة في الهند الصينية ، وأردف قائلا انه مع عروض اعادة التوطين التي ترد من البلدان النامية المختلفة ، فان الصندوق المقترح للحلول الدائمة يمكن أن يوفر تمويلا اضافيا مناسبا .

٧٧ - واستطرد قائلا ان هناك أيضا حاجة الى أموال من أجل مراكز تصريف شؤون اللاجئين الموجودة في جنوب شرقي آسيا والتي من المقرر أن يبدأ أول اثنين منها في العمل بحلول نهاية عام ١٩٧٩ . واسترسل قائلا انه تجرى مناقشات مع سلطات لاو وتايلند بشأن امكانية العودة الاختيارية للاجئين اللاووسيين واعادة ادماجهم بعد ذلك .

Digitized by UNOG Library

٧٨ — وأضاف قائلا ان بعض البلدان الأوروبية لا تزال تقوم بدور هام في مجال اعادة التوطين بالنسبة للأشخاص النازحين من منطقة الهند الصينية بصفة خاصة . وتواجه بلدان أخرى ، ولاسيما اسبانيا والبرتغال، أعدادا متزايدة من طالبي اللجوء ، سواء من داخل القارة أو من مناطق أخرى .

٧٩ — واستطرد مدير المساعدة قائلا ان المفوضية تعمل دائما على ادارة البرامج بطريقة منظمة ، ومع ذلك فانها تواجه صعوبات في هذا الصدد ، عندما لا تتوفر أموال كافية في بداية السنة المالية . وأكد على الحاجة الى أن يقوم المتبرعون بتقديم تبرعاتهم في وقت مبكر . وفيما يتعلق بنظام ادارة المشاريع ، قال انه يأمل أن يشمل ذلك كل برامج عام ١٩٨٠ عن طريق تعاون الشركاء المنفذين .

٨٠ — وأشاد مدير المساعدة في ختام حديثه اشادة كبيرة بالتعاون الوثيق الذى تقوم به منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي بدونها لا يمكن تنفيذ غالبية برامج المفوضية .

٨١ — ولاحظ مدير الادارة والتنظيم ، في تناوله للجوانب الادارية لأنشطة المساعدة التي تضطلع بها المفوضية ، الدور الهام الذى تقوم به اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، المعروضة ملاحظاتها على اللجنة (A/AC.96/570) . واسترعى المدير الانتباه ، في شرحه لمصادر التمويل المختلفة ، الى ورقة تتضمن خلفية عن الصعاب التي تواجه المفوضية في مجال تحويل وظائف من أموال التبرعات الى الميزانية العادية .

٨٢ — وفيما يتعلق بالتقديرات الادارية تحت البرامج العامة ، لخص المدير الأرقام الاجمالية . وقال ان نسبة الزيادة في الاحتياجات لعام ١٩٧٩ تبلغ ٦ر٨ في المائة من المبلغ الاجمالي المنقح المنشود . أما بالنسبة لعام ١٩٨٠ فان النسبة المئوية المتوقعة تبلغ ٦ر٤ . وأضاف قائلا ان المبلغ المنقح للبرامج الخاصة لعام ١٩٧٩ يغطي تسع عمليات خاصة ، بينما تغطي تقديرات عام ١٩٨٠ أربع عمليات ، ويجرى حاليا تقييم احتياجات عمليتين أخريين . وأردف قائلا ان مجموع عدد الوظائف الجديدة لعام ١٩٧٩ يبلغ ١٣٨ وظيفة وانه بالنسبة لعام ١٩٨٠ يتوقع حدوث زيادة أخرى صافية تبلغ ١٤ وظيفة وان اكثر من ٦٠ في المائة من جميع الوظائف الجديدة وظائف ميدانية .

٨٣ — وبعد ذلك استعرض المدير بعض أسباب التوسع في احتياجات المفوضية من الموظفين وأفضل سبيل للوفاء بهذه الاحتياجات . واسترسل قائلا ان النظام الأساسي يقتضي من المفوض السامي أن يعين موظفين مكرسين لخدمة أغراض المفوضية ، وانه يجب بالطبع احترام المثل العليا للخدمة المدنية الدولية المستقلة . واستطرد قائلا ان هناك حاجة الى موظفين جدد على أعلى مستوى ، وان تعييناتهم يجب ان يراعي اعتبارات مثل اتساع القاعدة الجغرافية والخبرة والجنس ومدى توفرهم .

٨٤ — وقام المدير أيضا باحاطة اللجنة علما بأن المفوضية توجه اهتماما خاصا لمسألة التدريب ، وذكر الاعباء التي تقع على عاتق الموظفين وأهمية التطوير الوظيفي ، والحاجة الى تحسين ظروف الخدمة الميدانية وتنميطها .

٨٥ — وأعرب عن أمله في أن يستطيع عدد اكبر من الحكومات كفالة عدد من صغار موظفي الفئة الفنية من العالم النامي . وأضاف قائلا ان المفوضية تأمل ايضا في ان تستفيد بدرجة أكبر من برنامج متطوعي الامم المتحدة ، ومن الموارد البشرية الحكومية وغير الحكومية .

Digitized by UNOG Library

٨٦ — ومضى المدير يقول ان المفوضية تشعر بالحاجة الى مواءمة وتعزيز هياكلها وممارساتها ، وتدرك أن جزءا من الحل يكمن في تحقيق استخدام أكبر للموارد المناسبة الموجودة في مكان آخر داخل منظومة الأمم المتحدة وللخبراء الاستشاريين ، وكذلك في استخدام أدوات ادارية حديثة . وأردف قائلا ان المفوضية تتابع التطبيقات المحتملة للتجهيز الالكتروني للبيانات .

٨٧ — وفيما يتعلق بالصعاب التي أشار اليها مدير الادارة والتنظيم والمتعلقة بتحويل وظائف الى الميزانية العادية للأمم المتحدة ، قال أحد الممثلين انه يهمه أن يطبق نظام الأمم المتحدة بالمرونة اللازمة . وأضاف قائلا انه يعتقد انه ينبغي أن تحمل الميزانية العادية في أقرب وقت ممكن جميع التكاليف التي ينبغي لها أن تتحملها ، وبذا يمكن استخدام التبرعات الى أقصى درجة ممكنة من أجل تقديم المساعدة .

٨٨ — وانتهز الممثلون والمراقبون الفرصة ، كما فعلوا في المناقشة العامة ، للاعراب عن تقديرهم للمفوض السامي وموظفيه لما يبذلونه من جهود لا تعرف الكلل لصالح اللاجئين والاشخاص النازحين الذين يستفيدون من برامجه . وأعربوا عن امتنانهم للمؤسسات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة وللوكالات الحكومية الدولية والوكالات الطوعية التي تقوم كذلك بدور لا غنى عنه ، سواء عن طريق المفوض السامي أو على أساس ثنائي ، في العمل الانساني الذى يقوم به المجتمع الدولي لصالح الاشخاص المنكوبين الذين يعنى بهم المفوض السامي . وأكد المتحدثون مرة ثانية للمفوض السامي استمرار مساندتهم له في المستقبل .

٨٩ — واسترعى ممثل المغرب الانتباه الى حقيقة أن تدابير المساعدة الفورية يجب أن تكون ذات طابع مؤقت ، انتظارا لاعداد الحلول الدائمة للمستفيدين . وأضاف قائلا انه يرى انه ينبغي للمفوض السامي في بحثه عن هذه الحلول أن يتشاور بدرجة كبيرة مع جميع الأطراف المعنية ، وانه ينبغي له ألا يتردد في استرعاء انتباه اللجنة التنفيذية الى العقبات التي قد يواجهها في هذا الصدد ، من أجل ايضاح جميع حقائق موقف معين ، وبذا يحافظ على نزاهة منصبه ، والثقة التي يتمتع بها .

٩٠ — وعند النظر في البرامج المخصصة لافريقيا ، أشار عدد من المتحدثين مرة أخرى الى أن حالة اللاجئين في افريقيا تلقى قدرا ضئيلا من اهتمام الرأى العام بالمقارنة ببعض المناطق الاخرى في العالم ، نتيجة لسياسة الضيافة والكرم التقليدية السائدة في جميع أنحاء القارة . ومع ذلك فالحقيقة هي أن البلدان النامية في افريقيا ، كما هي الحال في أى مكان آخر ، لا تستطيع ، بسبب مواردها الضئيلة ، أن تقوم باداماج عدد اضافي من السكان ، دون الحصول على مساعدة المجتمع الدولي . وأوضح عدد كبير من المتحدثين أن هذه البلدان تشعر بالأعباء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يسببها وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الذين يتنافسون على نفس الموارد الأساسية والفرص التي يتنافس عليها السكان الأصليون ، وأعربوا عن رأى مفاده أن من الضرورى تقديم مساعدة كافية لهذه البلدان ، لتمكينها من الاستمرار في انتهاج سياساتها التقليدية ، وحث المجتمع الدولي على توفير الموارد اللازمة للمفوض السامي .

٩١ — واسترعى ممثلون ومراقبون من بلدان افريقية مختلفة انتباه اللجنة الى أرقام معينة أو حقائق أخرى ، تغيرت منذ اعداد الوثائق قيد البحث ، والى تدابير المساعدة الجديدة التي استحدثتها

Digitized by UNOG Library

سلطات بلدانهم او تعتزم استحداثها ، ولاسيما في مجال الادماج المحلي . واعربوا عن املهم في ان تلقى الاحتياجات المالية الاضافية الناشئة عنها استجابة متعاطفة من جانب المفوض السامي .

٩٢ - وذكر المراقب من بوروندى ان بلده قد قدم الى المفوضية مؤخرا طلبا لانشاء مركز صحي ومجمع تعليمي في المنطقة التي توجد فيها اغلبية لاجئيه المسجلين ، الذين يبلغ عددهم ... ٥ شخص. وحث على ادراج هذه المساعدة الاضافية لبوروندى في البرامج العامة للمفوضية . وأيد عدد من الممثلين هذا الطلب . واجاب مدير المساعدة بأن المفوضية قد اتصلت فعلا بمتبرعين محتملين ، وانه سيجرى مزيد من الدراسة لهذا الطلب .

٩٣ - وقال وزير الحكم المحلي والتنمية الريفية في الصومال انه في الوقت الذى تقدر فيه حكومته الدعم الذى تقدمه المفوضية الى اللاجئين في الصومال ، فانها تناشد اعضاء منظومة الامم المتحدة والوكالات الانسانية والبلدان المتعاطفة معها ان تضاعف وتزيد المساعدة المادية والمالية التي تقدمها نظرا لابعاد وخطورة الحالة الراهنة للاجئين في الصومال .

٩٤ - واشار مراقب اثيوبيا الى ان عودة اللاجئين الى اوطانهم اختياريا تمثل الحل الدائم والاكثر فعالية لمشكلة اللاجئين . واشار الى ان الحكومة الاثيوبية ستتخذ قريبا بالتعاون مع المفوضية التدابير اللازمة لاعادة اللاجئين الاثيوبيين الموجودين عن نية سليمة في جيبوتي الى الوطن والى ان اثيوبيا على استعداد ايضا للتعاون مع اى بلد آخر من اجل العودة الاختيارية لجميع رعاياها الى الوطن وانها ترغب في ذلك التعاون ، وانها تحتاج لهذا الغرض الى مساعدة انسانية سخية. ونادى المراقب كذلك بالتقيد التام بالاتفاقيات الدولية القائمة ، واشار بصفة خاصة الى المادة الثالثة من اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحظر على اللاجئين مهاجمة اى دولة عضو في منظمة الوحدة الافريقية باستخدام الاسلحة او من خلال الصحافة او الاذاعة .

٩٥ - وبعد ذلك احاط مدير المساعدة علما بتلك الملاحظات وقدم معلومات اضافية حيثما كان ذلك مناسبا .

٩٦ - واشارت ممثلة الجزائر الى الاسباب التي دعت الصحراويين الى الالتجاء الى الجزائر ، وذكرت انهم يعتبرون لاجئين ويدخلون في نطاق اختصاص المفوض السامي بفضل المادة ٦ باء من النظام الاساسي للمفوضية ، وان على الجزائر واجب استرعاء انتباه اعضاء اللجنة اليهم لاسباب انسانية محضة . واستطردت قائلة ان هؤلاء القوم ، اذ يوجدون في منطقة قاحلة تماما ، ليس فيها اى نبات ولا توجد بها سوى آبار قليلة للغاية ولا تتوفر لهم فيها الحماية من العوامل الطبيعية ، معرضون لجميع انواع الامراض وان حالتهم خطيرة . واضافت قائلة انه ، على ضوء ولاية المفوضية ، ليس بوسعها ان توافق على الرأى القائل بعدم رصد اى اعتماد لتلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين في برامج المساعدة لعام ١٩٨٠ . وعلاوة على ذلك ، فحيث انه قد قدمت في هذه الحالة مساعدة خاصة خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة ، فانها ترى ان من المناسب مواصلة تقديم المساعدة تحت البرامج العامة لا تحت البرامج الخاصة .

٩٧ - وعلاوة على ذلك طلبت ان يصاغ النص المتعلق باللاجئين الصحراويين بحيث يتفق وما عرضته البلدان في الفصول الاخرى من الوثيقة A/AC.96/564 و Corr.1 . واسترسلت ممثلة الجزائر قائلة انها ،

Digitized by UNOG Library

انتظارا لرد مرئي على طلب بلدها ، تبدي تحفظات على التقرير المتعلق بأنشطة المساعدة ، على الرغم من انها لن تعرقل موافقة اللجنة عليه .

٩٨ - وأيد عدد من الممثلين والمراقبين طلب ممثلة الجزائر .

٩٩ - وأعرب ممثل المغرب عن أسفه لأنه لم يشرع في تنفيذ الحلول الدائمة التي أشار اليها القرار الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في عام ١٩٧٦ (٥) ، على الرغم من النداءين اللذين وجههما رئيسا الدورتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين ، لأن المفوضية قد ووجهت بعدم التعاون اطلاقا في هذا الموضوع من جانب السلطات الجزائرية . وأضاف قائلا انه قد قدم في بياناته السابقة دليلا على ان الاشخاص من جميع الاصول الذين تطلب الجزائر المساعدة بالنيابة عنهم ليسوا لاجئين في نطاق مفهوم الصكوك الدولية ، وان الاغلبية الساحقة منهم لم يأتوا من " الجزء الاطلسي من الصحراء " . وان الامين العام للأمم المتحدة قد قرر انه ينبغي اجراء تعداد للأشخاص الذين يعيشون في المخيمات الموجودة في منطقة تندوف ، وأن يتم التحقق من أصلهم . وأنه لو كانت تلك العملية قد تمت ، لتحدثت الحقائق عن نفسها . وكرر تعهد الحكومة المغربية بقبول الضمانات التي قد تطلبها المفوضية لكي تتأكد من أن الاشخاص النازحين من " الجزء الاطلسي من الصحراء " الذين يختارون العودة سيعاملون باحترام تام لأحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وانهم سيعيشون بين قومهم بكرامة وحرية . وأردف قائلا ان انفع دور للمفوضية هو تشجيع الحلول الدائمة ، لا مواصلة تقديم المساعدة الى ما لا نهاية .

١٠٠ - وأشار ممثل الجزائر الى انه لا يمكن تحقيق الحلول الدائمة المتصورة ، وهي لم شمل الأسر والعودة الاختيارية للوطن ، الا بعد انهاء حالة الاحتلال في الصحراء الغربية .

١٠١ - وقال ممثل المغرب انه سيتنازل عن حقه في الرد تقديرا منه لرئيس اللجنة وأعضائها .

١٠٢ - ووجه مراقب جيبوتي نداء عاجلا من أجل اتاحة الفرص في الخارج لمساعدة سلطات جيبوتي بايجاد حلول دائمة للاجئين الذين يمثلون حوالي ١٠ في المائة من سكان بلده . وتوجه بالشكر الى تلك البلدان التي قامت فعلا بمساعدة جيبوتي ، وأشار الى أن هذه النسبة المرتفعة من اللاجئين تفرض عبئا لا يحتمل على بلده الناشيء الحديث الاستقلال .

١٠٣ - وأيد عدد من المتحدثين اقتراح ممثلة الجزائر انشاء لجنة استشارية لتقديم المشورة الى المفوض السامي بشأن الأوضاع في افريقيا . وأكدوا انه ينبغي ألا ينظر الى الاقتراح على انه يتضمن بأي شكل من الأشكال أي نقد للمفوض السامي ؛ الا أنهم يشعرون أن هذه الهيئة يمكن أن تخدم غرضا مفيدا للغاية .

١٠٤ - وأدلى مراقبا الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوى ومؤتمر الوحد وبين الافريقيين لآزانيا ببيانين أعربا فيهما عن امتنانهما للمساعدة المقدمة من المفوض السامي وجميع المصادر الأخرى الى اللاجئين . وحثا المجتمع الدولي على مواصلة تلبية احتياجات حركتيهما ، اذ أنهما تكافحان من أجل ازالة السببين الأساسيين لمشاكل اللاجئين في افريقيا الجنوبية وهما نظاما العنصرية والفصل العنصري في روديسيا الجنوبية وجنوب افريقيا .

---

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/31/12/Add.1)، الفقرة ١١٩ ، الجزء باء .

Digitized by UNOG Library

١٠٥ - وأدان ممثلون ومراقبون آخرون الهجمات المسلحة التي تشنّها قوات هذين البلدين على معسكرات اللاجئين ، تلك القوات التي لا تقتصر على تدمير الممتلكات . وازهاق أرواح بريئة في الغالب ، وانما تعرقل أيضا بدرجة كبيرة الجهود المتصلة المبذولة لمصلحة اللاجئين المعنيين .

١٠٦ - وفيما يتعلق بالبرنامجين الخاصين بأمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية ، أشير الى أن التطورات الشاملة قد حددت خلال المناقشة العامة . واستمعت اللجنة الى بيان من مراقب هندوراس ، شرح فيه ان سياسة بلده تجاه اللاجئين محكومة بالممارسات الانسانية التقليدية ، كما يظهر ذلك من معاملته للنيكاراغويين ، على الرغم من ان هندوراس لم تصبح بعد طرفا في اتفاقية عام ١٩٥١ أو بروتوكول عام ١٩٦٧ . وأعرب عن شكره لجميع تلك الهيئات التي ساعدت بلده في الجهود التي يبذلها لتقديم الاغاثة الى الاشخاص المحتاجين التعساء .

١٠٧ - وأعرب ممثل نيكاراغوا عن تقدير بلاده العميق للجهود التي سبق ان بذلها المجتمع الدولي لصالح اللاجئين النيكاراغويين الموجودين في البلدان المجاورة ، وأولئك الذين قد عادوا فيما بعد ، عقب الأحداث الأخيرة .

١٠٨ - وفيما يتعلق بالأنشطة التي يقوم بها المفوض السامي في آسيا ، استمعت اللجنة الى بيان من مراقب بنغلاديش بشأن التقدم المرضي الذى تم احرازه في حالتين تتعلقان ببلده . وأعرب مراقب باكستان عن تقديره للمفوض السامي لاستجابته السريعة والكفء لطلب قدّمته سلطات بلده بشأن مجموعة كبيرة من اللاجئين وصلت مؤخرا الى هناك .

١٠٩ - وانتقل ممثل الولايات المتحدة الى جنوب شرقي آسيا ، فذكر انه نتيجة لاجتماع الامم المتحدة الذى عقد في جنيف في شهر تموز/يوليه عام ١٩٧٩ ، تحسنت الحالة الى حد ما الا فيما يتعلق بتطورات معينة في كمبوتشيا الديمقراطية . وأعرب عن شكره لجميع الوكالات الطوعية التي ساهمت في هذا الجهد ، ولا سيما اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الاوروبية ، للدور الذى قامت به في عمليات اعادة التوطين ، غير انه يجب على المجتمع الدولي مواصلة التزامه ، حيث ان هناك احتمالا كبيرا لعودة لهور موقف متأزم .

١١٠ - واستطرد قائلا ان الولايات المتحدة تهتم اهتماما خاصا بتحقيق نتائج تشمل ثلاثة جوانب للحالة في جنوب شرقي آسيا : أن تظل بلدان الملجأ الأول واثقة من دعم المجتمع الدولي الايجابي لها ، ومواصلة التدابير التي تكفل سلامة ورفاهية الوافدين على قوارب (بما في ذلك مكافحة القرصنة) ، ونزولهم الى البر في أول موانئ يصلون اليها ، واتخاذ التدابير المناسبة لصالح الاشخاص الذين يعبرون الى تايلند من كمبوتشيا الديمقراطية ، وكذلك أولئك الباقين في كمبوتشيا الديمقراطية ذاتها ، للحيلولة دون اختفاء شعب بأكمله . وفي هذا الصدد ، حث المتحدث على تقديم الدعم لعملية الاغاثة التي بدأت مؤخرا ، والتي تضطلع بها بشكل مشترك اللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونيسيف . واسترسل قائلا ان بلده على استعداد للمساعدة في برنامج عمليات نقل منظمة من فييت نام ، وأشار الى انه من المستصوب أن يتواجد في فييت نام مسؤولون من بلدان اعادة التوطين . وأضاف قائلا انه ليس هناك شك في أن هذا البرنامج سيؤدى الى خفض عدد عمليات النقل السرية : غير انه من الضرورى أن توفر الدول لشعوبها ظروفا مقبولة داخل حدودها الخاصة .

Digitized by UNOG Library

١١١- وفيما يتعلق بالحالة في كمبوتشيا الديمقراطية ، أحاط ممثل تايلند اللجنة علما بأنه منذ أن تحدث خلال المناقشة العامة ، وصل الى تايلند أشخاص آخرون يبلغ عددهم ٣٠ ٠٠٠ شخص ، من بينهم عدد كبير من المرضى والضاوين جوعا . وأردف قائلا ان سلطات تايلند تفعل كل ما في وسعها وفقا لأفضل التقاليد الانسانية . وأعرب عن أمله في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة لها على مستوى يتناسب مع الاحتياجات ، مثلما فعل في الماضي . وأعرب عن امتنان سلطات بلده العميق لذلك .

١١٢- وقرب اختتام الدورة ، تكلم ممثل تايلند مرة ثانية ليقول ان عدد الوافدين الجدد قد ارتفع الى ٨٠ ٠٠٠ شخص ، وأن هناك عددا آخر في الطريق . وأعرب عن امتنان حكومته للمفوض السامي لاستجابته السريعة لهذه الأزمة العاجلة ، تلك الاستجابة التي جاءت في حينها ، وعن امتنانها لأعضاء اللجنة التنفيذية لتفهمهم المتعاطف للموقف الحرج الذى وجد بلده نفسه فيه .

١١٣- وأدلى مراقب فييت نام ببيان أكد فيه للجنة التنفيذية أن السلطات الفييتنامية ستواصل تعاونها الوثيق مع المفوض السامي فيما يتعلق ببرنامج عمليات النقل المنظمة .

١١٤- وأشار ممثل المملكة المتحدة الى البرنامج المقترح لهونغ كونغ في عام ١٩٨٠ ، فأحاط اللجنة علما بأن سلطات بلده قد قدمت الى المفوض السامي تعليقاتها بهذا الشأن .

١١٥- وفيما يتعلق بالعدد المتزايد لطالبي اللجوء الوافدين الى البلدان الأوروبية ، حسبما ذكر مدير المساعدة في بيانه الاستهلالي ، أحاط ممثل النمسا اللجنة علما بأن عدد الأشخاص الذين قد وصلوا الى بلده قد أظهر خلال الفترة من شهر كانون الثاني /يناير الى شهر أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ زيادة تبلغ نسبتها حوالي ٥٠ في المائة عما كان عليه خلال نفس الفترة من عام ١٩٧٨ . وحث على معالجة حالات اعادة التوطين في كل مكان بأسرع ما يمكن ، حيث أن السرعة لا تفيد الأشخاص المعنيين فحسب ، بل تفسح أيضا المكان المتوفر للوافدين الجدد . وأيد ممثل ايطاليا هذا النداء المتعلق باعادة التوطين . وقال ان من بين طالبي اللجوء الذين قد دخلوا ايطاليا خلال الاثني عشر شهرا الماضية وعددهم حوالي ٢ ٥٠٠ شخص ، بحثا عن فرص اعادة التوطين في بلدان ثالثة ، لا يزال حوالي ٤٠ في المائة منهم في البلد ، مما يشكل عبئا كبيرا على الهيكل الاجتماعي ، في وقت تواجه فيه البلد صعوبات اقتصادية .

١١٦- وقال مراقب قبرص انه لسوء الحظ ليس في مركز يسمح له بالابلاغ عن أى تحسن ، حيث أن ثلث عدد سكان قبرص لا يزالون مشردين ومحرومين في بلدهم ، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة المتكررة التي تطالب بالاعادة السريعة لجميع اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم في أمان .

١١٧- وأكد المراقب الصعوبات التي يتعين على حكومته أن تعد في ظلها برامجها الاقتصادية والاجتماعية ، نظرا الى أن ٤٠ في المائة من أراضي قبرص ، التي تمثل ٧٠ في المائة من اجمالي القدرة الانتاجية للجزيرة ، تقع تحت الاحتلال الاجنبي .

١١٨- وأشار مراقب قبرص الى التخطيط الرشيد والاستخدام الحريص للمعونات المتلقاة حتى الآن ، فأكد الحاجة الى مزيد من المساعدة الخارجية ، ودعا ، في هذا الصدد ، الى مواصلة تقديم

Digitized by UNOG Library

المساعدة الانسانية الى قبرص في عام ١٩٨٠ ، الى حين استعادة جميع اللاجئين لحقوقهم غير القابلة للتصرف . وأعرب عن تقديره وامتنانه للمفوض السامي ولجميع الحكومات المتبرعة .

١١٩ - وذكر ممثل تركيا أن ولاية المفوضية هي تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة الى أفراد كلا الطائفتين في قبرص . وأعرب عن تقديره للاسلوب غير المتحيز والموضوعي الذى تنفذ به المفوضية مهمة تنسيق مساعدة الاغاثة . وأشار الى أن استخدام مشكلة الأشخاص المشردين في قبرص من أجل الاستغلال السياسي لا يقوض فرص حلها فحسب ، بل يؤثر ايضا بشكل خطير على عمل اللجنة . وأضاف قائلا انه من الواضح أن الغرض من كلمة مراقب قبرص ليس تناول مشاكل اللاجئين الخاصة ، بل استغلال الاهتمام الانساني للمجتمع الدولي لتحقيق غاية سياسية معينة .

١٢٠ - وأحاطت اللجنة التنفيذية علما أيضا بتقرير عن اعادة توطين اللاجئين (A/AC.96/568) قدمه رئيس قسم المشورة والتعليم واعادة التوطين بالمفوضية . وقد انتهز المتحدثون الفرصة خلال هذه المناقشة ، وخلال المناقشة العامة ، للاشارة الى الأنشطة التي تقوم بها بلدانهم في مجال اعادة التوطين . وأشاروا كذلك الى الحاجة الى زيادة فرص اعادة التوطين ، واستصواب تمكين المفوضية ، عن طريق عروض خاصة بهذه الفرص ، من كفالة سرعة انزال الأشخاص الذين يتم انقاذهم من البحر ، والذين لا يمكن اعادة توطينهم في البلد الذى ترفع سفينة الانقاذ علمه ، واعادة توطينهم حسبما كان ذلك مناسبا . وأعلن ممثل كندا ان حكومته على ثقة من انها ستوفي بالعهد الذى أخذته على نفسها في اجتماع جنيف ، الذى عقد يومي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، لاعادة توطين عدد يصل الى ٥٠٠٠٠ لاجئ من الهند الصينية ، قبل نهاية عام ١٩٨٠ ، حيث انه قد تم فعلا توفير ٤٤٠٠٠ مكان ، بفضل نجاح برنامج الرعاية الكندى ، غير ان اعادة توطين لاجئي الهند الصينية لا تقلل من الجهود المبذولة لصالح اللاجئين الوافدين من أجزاء أخرى من العالم . وأضاف قائلا انه يود ان يسترعي انتباه اللجنة الى التشريع الجديد الذى يسمح لحكومته باعادة توطين الأشخاص (مثل المنفيين طواعية) الذين يسمح لهم بالدخول كلاجئين ، دون ان يكون عليهم ان يثبتوا أن حالاتهم تتفق مع تعريف اللاجئ كما ورد في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ . واسترسل قائلا ان هناك ثلاث مجموعات ينطبق عليها التشريع الجديد هي : " اللاجئون " الوافدون من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا .

١٢١ - وأكد ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي التعاون الوثيق القائم بين منظمته والمفوضية .

١٢٢ - وأكد ممثل اليونسكو التعاون المستمر والاهتمام الخاص للمدير العام لليونسكو بالحالة في جنوب شرقي آسيا والجنوب الافريقي .

١٢٣ - وأحاط ممثل برنامج الأغذية العالمي للجنة علما بالمعونات الضخمة التي تقدمها منظمته الى اللاجئين وأعرب عن رغبتها في مواصلة تعاونها الوثيق مع المفوضية .

١٢٤ - وأشار مدير المساعدة الى المناقشات التي دارت حول المساعدة التي تقدمها المفوضية الى الصحراويين ، فقال انه على اقتناع بأنه من الافضل ايجاد حل للمشاكل المواجهة عن طريق اجراء مناقشات ، وان المفوضية على استعداد للدخول في هذه المناقشات مع الأطراف المعنية . وأضاف قائلا ان المفوضية على استعداد من جانبها ان تفعل كل ما في وسعها في اطار ولايتها ووفقا لجميع الاجراءات المتاحة بموجبها لمساعدة جميع اللاجئين ، بغض النظر عن أعراقهم أو عقيدتهم أو آرائهم السياسية ، وان هذا الموقف هو الذى يعطي المفوضية قوتها .

Digitized by UNOG Library

المقرر الذى اتخذته اللجنة

١٢٥ - ان اللجنة التنفيذية

ألف

(أ) قد اثنت على المفوض السامي للتقدم الذى أحرزه في تنفيذ برامجه العامة والخاصة في عام ١٩٧٨ ، وخلال الاشهر الاولى من عام ١٩٧٩ ، كما ورد في الوثيقة A/AC.96/564 و Corr.1 ؛

(ب) لاحظت مع التقدير جهود المفوض السامي لزيادة تحسين أساليب الرقابة المالية على تنفيذ المشاريع ، والجهود التي يبذلها لتعزيز تخطيط البرامج وادارتها ؛

(ج) اشارت الى المقررات التي تم التوصل اليها خلال دورتها التاسعة والعشرين (٦) ،

'١' لاحظت استمرار تدفق اللاجئين من جنوب افريقيا الى البلدان المجاورة ، وحثت المفوض السامي على مواصلة ومضاعفة جهوده للتخفيف من محنة هؤلاء اللاجئين ؛

'٢' اعربت عن ارتياحها لقرب انجاز برنامج عودة اللاجئين البورميين الاختيارية من بنغلاديش الى أوطانهم ، واعادة اداجهم في بورما ؛

(د) لاحظت مع التقدير أن المجتمع الدولي قد استجاب بشكل ايجابي الى النداء الذى وجهه المفوض السامي لتقديم المساعدة من أجل عودة اللاجئين الزائيريين والانغوليين الاختيارية الى أوطانهم ، واعادة تأهيل العائدين منهم ؛

(هـ) لاحظت الاعتمادات المختلفة التي خصصها المفوض السامي من صندوق الطوارئ (١) خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ؛

(و) وافقت على الاقتراحات المبينة في الفقرات (أ) الى (ط) من الجدول ألف من مقدمة الوثيقة A/AC.96/564 و Corr.1 وكذلك الاقتراحات الواردة في الوثيقة A/AC.96/564/Add.1 ، وهي كما يلي :

'١' الاعتمادات "الجديدة والمنقحة" تحت البرامج العامة لعام ١٩٧٩ المخصصة للعمليات ودعم البرنامج وادارته وكذلك الاعتمادات المنقحة ذات الصلة ؛

'٢' الهدف المالي المنقح الذى يبلغ ١٧٧ ٦٥٨ ٠٠٠ دولار (٧) للبرامج العامة لعام ١٩٧٩ ؛

'٣' البرامج حسب البلد والمنطقة والاعتمادات الشاملة للبرامج العامة لعام ١٩٨٠ فيما يتعلق بالعمليات ودعم البرنامج وادارته ، وكذلك الاعتمادات ذات الصلة ؛

---

(٦) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ (A/33/12/Add.1) ، الفقرة ١١٠ (ب) و (ج) .

(١) يضم صندوق الطوارئ .

Digitized by UNOG Library

'٤' الهدف المالي الذى يبلغ ٠٠٠ ٨٩٥ ٢٣٣ دولار (٧) للبرامج العامة لعام ١٩٨٠ ؛

(ز) أيدت اقتراح المفوض السامي المتعلق بشمال امريكا اللاتينية والمبين في الفقرة ٤ من الوثيقة A/AC.96/564/Add.1 ؛

(ح) أحاطت علما مع التقدير بملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المقدمة في الوثيقة A/AC.96/570 ؛

(ط) دعت المفوض السامي الى أن يستعرض مع الأمين العام ، قبل فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، مسألة قسمة التكاليف الادارية المتصلة بأنشطته بين الميزانية العادية للامم المتحدة وصناديق التبرعات التابعة للمفوضية ؛

(ى) دعت كذلك المفوض السامي الى مواصلة وتعزيز التعاون المثمر الذى أقامه مع أعضاء منظومة الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية .

باء

(أ) أحاطت علما بالتقرير المتعلق باعادة توطين اللاجئين (A/AC.96/568) وحثت الحكومات على المحافظة على قوة الدفع الحالية في مجال اعادة توطين اللاجئين ، والاشخاص النازحين من الهند الصينية ، وكذلك على النظر فيما يلي :

'١' تطبيق معايير أكثر تحررا للسماح بدخول بلدانها ، ولا سيما فيما يتعلق بصحة وأعمار اللاجئين والاشخاص المشردين ، والنظر الى لم شمل الأسر في اطار أوسع ، مع مراعاة الهياكل الأسرية في البلدان الأصلية ؛

'٢' تخصيص عدد معين من فرص اعادة التوطين لأولئك اللاجئين والاشخاص النازحين من الهند الصينية الذين تنقذهم من البحر سفن ترفع أعلام الملاءمة ، لتمكين المفوض السامي من التفاوض من اجل سرعة نزول هؤلاء اللاجئين الى البر في بلدان الملجأ الأول ؛

(ب) اعربت عن أملها في أن يشترك عدد أكبر من البلدان في الجهد الحيوى لعرض فرص لاعادة توطين عدد معين من اللاجئين ، وبذا يتسنى للمفوض السامي أن يتصرف بسرعة في حالات الطوارئ ؛

(ج) شجعت الحكومات على الاشتراك في برنامج لعمليات نقل منظمة بموجب مذكرة التفاهم المبرمة بين حكومة فييت نام والمفوضية ، كمساهمة منها في التخفيف من المشاكل الانسانية الموجودة في المنطقة ، وأعربت عن املها في أن تكون الاجراءات مرنة بدرجة كافية لكي تسمح بتحقيق الاستخدام الامثل لهذا البرنامج ؛

Digitized by UNOG Library

(د) أحاطت علما بوجود التوصيات التي وضعها بشأن القاصرين الذين لا يصاحبهم أحد وبشأن الوافدين من الهند الصينية فريق خبراء مخصص عينه المجلس الدولي للوكالات الطوعية ، وأعربت عن رجائها تجنب حالات السماح بتبني القاصرين قبل الأوان ، حيث أن ذلك الحل قد يضع القاصر ، في الظروف السائدة ، في وضع قانوني غامض ؛

(هـ) حثت الدول الافريقية ، تمشيا مع التوصيات التي اعتمدها مؤتمر اروشا المعني بحالة اللاجئين في افريقيا ، على مساعدة مكتب تشغيل وتعليم اللاجئين الافريقيين التابع لمنظمة الوحدة الافريقية في الجهود التي يبذلها لتأمين أماكن لاعادة التوطين في القارة الافريقية للاجئين الذين من أصل حضرى .

Digitized by UNOG Library

خامسا ـ المسائل المالية

ألف ـ مركز التبرعات والحالة المالية العامة للسنتين ١٩٧٩ و ١٩٨٠

(البند ٨ من جدول الاعمال)

١٢٦ ـ اشار مدير الشؤون الخارجية ، وهو يقدم التقرير المتعلق بمركز التبرعات لصناديق التبرعات التابعة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والحالة المالية العامة في سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ (A/AC.96/565) الى ان احتياجات البرامج العامة لعام ١٩٧٩ قد عدّلت بأن زيدت من ٨٨ مليون دولار الى ١٧٨ مليون دولار . وابلغ اللجنة ان البرامج العامة ستمول تمويلا كاملا بفضل سخاء الحكومات . وذكر ، وهو يشير الى البرامج الخاصة ، انه لم تكن هناك استجابة كافية للنداءات الموجهة من اوغندا وبورما ونيكاراغوا . كذلك يوجد عدد من البرامج الخاصة في جنوب شرقي آسيا مرتبط بالبرامج العامة ويحتاج الى تمويل عاجل ، وهي : انشاء مركز اعداد لـ ٥٠٠٠ في الفلبين بما تبلغ قيمته ٦٠ مليونا من الدولارات لم يدفع ٤٠ مليون دولار منها حتى الان ، وبرنامج الرحيل المنتظم من فييت نام الذى يحتاج الى ٤ ملايين من الدولارات على مدى الاثنى عشر شهرا القادمة . وهكذا فان الاحتياجات العالمية لعام ١٩٧٨ للبرامج العامة والخاصة على السواء قد تبلغ ٢٥٠ مليون دولار .

١٢٧ ـ وأشار مدير الشؤون الخارجية الى زيادة المبلغ المستهدف للبرامج العامة من ٨٨ مليون دولار في عام ١٩٧٩ الى ٢٣٤ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ، فقال انه مع التسليم بأن الحكومات قد تواجه صعوبات في تعديل تبرعاتها لمواجهة الزيادة في الاحتياجات ، فانه يأمل في امكان الحصول على الأموال في وقت مبكر من السنة لتفادى تأجيل جميع المساعدات التي تتجاوز الحد الأدنى . وذكّر اللجنة مرة أخرى بأن نهج التجزئة الحالي مضيع للوقت ومكلف ، ويسفر عن تأخير في تنفيذ البرامج ، ويؤدى بالتالي الى عدم الوصول الى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين . ولهذا السبب فان المفوض السامي أوصى في المذكرة المتعلقة بالحد الأقصى لصندوق رأس المال المتداول والضمان (A/AC.96/566) ، برفع الحد الأقصى للصندوق الى ١٠ ملايين من الدولارات للتمكين من عقد التزامات تبلغ هذا الحد في مواجهة التعهدات المشروطة من قبل الحكومات . وفضلا عن ذلك فان المفوض السامي لم يكتف بالدعوة الى زيادة التبرعات التي سيعلن عنها اذا لم تكن قد دفعت في بداية العام وانما نادى كذلك بعدم تخصيص التبرعات للبرامج العامة بصفة عامة ، لأن التبرعات المخصصة كثيرا ما تؤدى الى محاباة بعض مجموعات اللاجئين .

١٢٨ ـ واختتم مدير الشؤون الخارجية كلامه بالاشارة الى الرقم الارشادى للاحتياجات العامة البالغ ١٢٠ مليون دولار ، الذى اقترح أول ما اقترح في الدورة التاسعة والعشرين للجنة التنفيذية لكل من السنوات ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ . وتشير الدلائل الآن الى أن الاحتياجات ستبلغ ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٩ و ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

١٢٩ — وفي أثناء دراسة تقرير مركز التبرعات ، وجهت أسئلة يرد تفصيل لها في المحضر الموجز للجلسة (A/AC.96/SR.312) .

١٣٠ — وقد رحبت اللجنة باعلانات التبرعات التي أعلنت في أثناء الدورة كما هو مبين أدناه :

ألمانيا (جمهورية — الاتحادية) أعلن ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية أنه ، رهنا بموافقة البرلمان ، سيزيد التبرع المنتظم للبرامج العامة ، والذى يبلغ ٢ر٥ مليون مارك ألماني (١ر٤ مليون دولار) ، بمبلغ مليون مارك ألماني (٥٧٥ ٠٠٠ دولار) في عام ١٩٨٠ . كذلك فانه سيتم ، رهنا بموافقة البرلمان ، انفاق ٢٠ مليون مارك ألماني آخر (١١ر٥ مليون دولار) عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها لصالح اللاجئين من الهند الصينية .

البرازيل أعلن ممثل البرازيل أن حكومته تتعهد بتقديم مبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار للبرامج العامة لسنة ١٩٧٩ يخصص للاجئين من الهند الصينية .

بلجيكا أعلن ممثل بلجيكا أن حكومته ستزيد تبرعها للبرامج العامة لسنة ١٩٨٠ من ٣٥٠ ٠٠٠ دولار الى ٧٠٠ ٠٠٠ دولار . وسيشتمل هذا على ٧٠ ٠٠٠ دولار تخصص لتكاليف تشغيل المكتب الفرعي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بروكسل .

الدانمرك أعلن ممثل الدانمرك ان حكومته ، رهنا بموافقة البرلمان ، ستزيد تبرعها من ٦ر٥ مليون كرون دانمركي في سنة ١٩٧٩ الى ١٥ مليون كرون دانمركي (٣ مليون دولار) في سنة ١٩٨٠ للبرامج العامة .

السويد أعلن ممثل السويد أنه يجرى النظر حاليا في تقديم تبرعات اضافية لبرامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القرن الافريقي والسودان وأوغندا ونيكاراغوا .

النرويج أعلن ممثل النرويج أن حكومته ، رهنا بموافقة البرلمان ، ستتبرع بمبلغ ٢٠ مليون كرون نرويجي (٤ مليون دولار) للبرامج لسنة ١٩٨٠ ، منها ١٥ مليون كرون نرويجي للبرامج العامة و ٥ ملايين من الكرونات النرويجية لحساب التعليم .

الولايات المتحدة الأمريكية أعلن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن حكومته سوف تتبرع لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وذلك للاجئين الذين يعودون الى ديارهم في نيكاراغوا في الوقت الحالي .

Digitized by UNOG Library

اليابان — كرر ممثل اليابان تعهد حكومته بالمساهمة بنسبة ٥٠ في المائة من الأموال اللازمة لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة ١٩٧٩ للاجئين من الهند الصينية وانشاء مركز اعداد اللاجئين في جزيرة غالانغ .

يوغوسلافيا — أعلن ممثل يوغوسلافيا ان حكومته ، رهنا بموافقة البرلمان ، ستقدم تبرعا بمبلغ ٤٧٠٠٠٠ دينار (٢٥٠٠٠٠ دولار) لبرنامج اللاجئين من الهند الصينية .

مقرر اللجنة

مشروع مقرر عن مركز التبرعات

١٣١ — ان اللجنة التنفيذية

(أ) أحاطت علما بالتقرير المقدم من المفوض السامي بشأن مركز التبرعات لصناديق التبرعات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والحالة المالية العامة للسنتين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ (A/AC.96/565) ؛

(ب) لاحظت مع التقدير سخاء الحكومات التي استجابت لنداءات المفوض السامي ، وأعربت عن الأمل في أن تتوفر عاجلا أموال اضافية لتمكينه من تأمين التمويل الكامل لبرامج سنة ١٩٧٩ ؛

(ج) اعترفت بأن زيادة الاحتياجات للبرامج العامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة ١٩٧٩ تدعو الى زيادة مقابلة في الدعم المالي من المجتمع الدولي ؛

(د) رجت من المفوض السامي بذل كل جهد للحصول على التبرعات اللازمة من الحكومات وغيرها للتمويل الكامل لبرامج سنة ١٩٨٠ ؛

(هـ) أكدت من جديد الطابع العالمي للمشاكل التي تواجه المفوض السامي والحاجة الى دعم مالي أوسع للبرامج التي يضطلع بها ؛

(و) حثت الحكومات ، التي لم تفعل ذلك حتى الآن ، على أن تتبرع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كتعبير عملي عن تضامنها مع المجتمع الدولي في مساعيه الانسانية لايجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين والأشخاص المشردين ؛

(ز) حثت الحكومات التي تستطيع القيام بذلك على زيادة مستوى تبرعاتها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة ١٩٨٠ زيادة كبيرة ؛

(ح) دعت حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة ، بمناسبة مؤتمر اعلان التبرعات السنوى المقبل الذى سيعقد في نيويورك في تشرين الثاني / نوفمبر

Digitized by UNOG Library

١٩٧٩ ، الى أن تعلن عن أقصى دعم مالي منها في شكل تبرعات لبرامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة ١٩٨٠ ، وبذلك تمكن المفوض السامي من بدء السنة بمستوى مضمون لتنفيذ برامجه الانسانية ؛

(ط) حثت الحكومات على أن تقدم للبرامج العامة أقصى مبلغ من التبرعات غير المخصصة لاتاحة المرونة المطلوبة لما يضطلع به المفوض السامي من أعمال ؛

(ى) وافقت على رفع الحد الأقصى لصندوق رأس المال المتداول والضمان الى ١٠ مليون دولار ، على أن يكون مفهوما ،كما كان الحال حتى الآن ، أنه اذا نشأت حاجة في المستقبل لأية تعديلات أخرى للحد الأقصى للصندوق ، فان المفوض السامي سوف يوجّه نظر اللجنة الى ذلك .

باء — حسابات صناديق التبرعات لسنة ١٩٧٨ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٣٢ — ذكر مدير شؤون الادارة والتنظيم ، لدى تقديمه حسابات سنة ١٩٧٨ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/563 و Add.1) ، أن الشكل العام للحسابات قد ظل كما كان في السنوات الماضية . ومن مجموع الايرادات التي تجاوزت ١٦٢ مليون دولار في سنة ١٩٧٨ جاء ٩٠ في المائة من تبرعات من أكثر من ٨٠ حكومة . وفي خلال السنة بلغ مجموع المصروفات ١٣٤ ٦٨١ ٠٠٠ دولار ، يتصل ٤٠٫٥ مليون دولار منها بالمشاريع الممولة من البرامج العامة بما في ذلك صندوق الطوارئ ، ويعادل ذلك ٩٧ في المائة من الهدف البرنامجي الذى أقرته اللجنة التنفيذية لسنة ١٩٧٨ . وبلغت الالتزامات ، في اطار البرامج الخاصة ، ٩٤٫٢ مليون دولار . وقد أنفقت مصروفات عام ١٩٧٨ على ٨٦١ مشروعا فرديا ، بزيادة ٢٠٠ مشروع عن عام ١٩٧٧ . وقد توفرت لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الآن أحدث معدات محاسبية ، كما أجريت تحسينات أخرى على نظم المعلومات الادارية .

١٣٣ — وتطرق مدير الادارة والتنظيم الى تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، فأبلغ اللجنة أنه فيما يتعلق بنظام مشتريات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، فان الكثير من اقتراحات مراجعي الحسابات يجرى انفاذه بالفعل . وبالاشارة الى تأخيرات الشركاء التنفيذيين في تقديم تقارير مالية عن نفقات البرنامج قال انه يجرى النظر في ادخال المزيد من التحسينات لتيسير المتابعة المستمرة لضمان تقيد الوكالات والحكومات على السواء بمقتضيات رفع التقارير .

١٣٤ — وقال ممثل كندا انه نظرا للتوسع السريع لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والزيادة في الموارد المالية التي تحت تصرفها فان من المهم أن تتمكن المفوضية من التكيف السريع لهذه المتطلبات الجديدة . ويمكن للتعاون بدرجة أكبر بين الحكومات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن يكون مفيدا للمفوضية ويوفر للحكومات في الوقت نفسه مزيدا من الاحساس بالمشاركة في أنشطة المفوضية وادارتها . واقترح لذلك انشاء لجنة فرعية لمعالجة مسائل الادارة والتنظيم والميزانية .

Digitized by UNOG Library

مقرر اللجنة

١٣٥ - ان اللجنة التنفيذية

(أ) أحاطت علما بحسابات سنة ١٩٧٨ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأنها (A/AC.96/563)؛

(ب) أحاطت علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتعلق بتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن حسابات صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن سنة ١٩٧٨ (A/AC.96/563/Add.1) .

جيم - انشاء صندوق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحلول الدائمة

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٣٦ - قال نائب المفوض السامي ، لدى تقديمه الاقتراح الوارد في الوثيقة A/AC.96/569، المتعلق بانشاء صندوق للحلول الدائمة ، ان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعتقد أن هذا الصندوق يتيح امكانيات حياة جديدة للآلاف من الناس في جميع أرجاء العالم . وسيندرج في نطاق ولاية المفوض السامي ، ويمكنه من الاستجابة على نطاق واسع للاحتياجات المحددة للحلول الدائمة . وسيدخل في نطاق الصندوق عدد معين من العمليات التي اضطلع بها المفوض السامي نتيجة لقرارات الجمعية العامة وبناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة .

١٣٧ - وشدد نائب المفوض السامي على أن المقصود بالصندوق المقترح هو العمل على حل مشاكل اللاجئين في جميع أرجاء العالم ، وانه سيستخدم لتقصي جميع الحلول الدائمة الممكنة ، وسيتيح مساعدة البلدان النامية في جهودها لعون اللاجئين . وسيكون عاملا حفازا يربط المشاريع الخاصة باللاجئين ببرامج التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ، وسيعزز قدرة المفوض السامي والمجتمع الدولي على الاستجابة بفعالية أكثر وسرعة أكبر . وينظر الى الصندوق ، في حالات معينة ، بوصفه وسيلة لتفادي الحاجة الى النداءات الكثيرة المتعلقة بحالات محددة .

١٣٨ - وخلال تبادل الآراء العام والواسع النطاق الذي تلا ذلك ، أعرب كثيرون من المتكلمين عن تأييدهم الكامل للاقتراح . وأبدى البعض الرغبة في المساهمة ماليا . وكانت استجابة البعض الآخر مشجعة من حيث المبدأ للمفهوم ، وان كان ذلك مرهونا ببعض التحفظات ، أو للفكرة الضمنية الرامية الى الجمع بين الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين والمساعدة الانمائية . وقد أشار هؤلاء الى الحاجة الى المزيد من المناقشة بشأن اختصاصات الصندوق المقترح والأسلوب الذي سيجرى تشغيله به . وأعرب الممثلون والمراقبون من البلدان الافريقية بصفة خاصة عن الأمل في أن يضمن الصندوق المقترح اقتساما أعدل للميزانية الاجمالية التي تتاح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وهكذا فان الصندوق سيساعد على تخفيف الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها على البلدان النامية وجود أعداد كبيرة من اللاجئين .

Digitized by UNOG Library

١٣٩ — وقال اثنان من الممثلين انه ليس واضحا أن تعزيز البحث عن حلول دائمة يقتضي انشاء صندوق جديد ، وأبديا شكوكا بشأن ما اذا كان من غير الممكن تحقيق أهداف الصندوق المقترح في حدود الاختصاصات الحالية للمفوض السامي ، وخاصة مع المرونة التي كانت تتاح له دائما . وأوضح أحد الممثلين أن المفوض السامي ظل لبضعة سنوات يدعم مشاريع من النوع الذى يقصد ان يقوم به الصندوق . وأعرب ممثلون آخرون عن القلق من أن الاقتراح قد ينطوى على ذلك النوع من الأنشطة الانمائية التي لا تدخل في نطاق مسؤولية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

١٤٠ — وذكر المتكلمون أنهم لا يرغبون في قيام بيروقراطية مستقلة . وينبغي الابقاء على تعاون وثيق مع الهيئات الأخرى داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة لتفادى الازدواجية في الجهود . وفي هذا الصدد ، أكد ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي للجنة استعداد البرنامج لتقديم المساعدة واسداء المشورة في أى مناقشات أخرى قد ترى اللجنة أنها لازمة .

١٤١ — ورأى عدة متكلمين أن من الأفضل أن يكون فريق الخبراء الاستشارى ، الذى اقترحه المفوض السامي في الفقرة ٢٦ من الوثيقة A/AC.96/569 ، لجنة فرعية للجنة التنفيذية ، يستطيع اعضاؤها ان يختاروا زملاء جددا لهم عندما تنشأ الحاجة لذلك . وفي نهاية المناقشة كان هناك اتفاق عام على انه ينبغي ان يكون اقتراح المفوض السامي موضوع مزيد من الدراسة في فريق عامل . ويقدم الفريق توصياته الى اللجنة التنفيذية في اقرب فرصة .

مقرر اللجنة

١٤٢ — ان اللجنة التنفيذية

(أ) وافقت من حيث المبدأ على مفهوم وأهداف صندوق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للحلول الدائمة ؛

(ب) قررت أن تكون مقترحات المفوض السامي الواردة في الوثيقة A/AC.96/569 موضوع دراسة عاجلة وتفصيلية يجريها فريق عامل تابع للجنة التنفيذية ، وبرئاسة رئيسها ، وأن يرفع هذا الفريق العامل تقريرا الى أعضاء اللجنة التنفيذية في أقرب فرصة ؛

(ج) عينت البلدان التالية الأعضاء في اللجنة التنفيذية لتكون نواة للفريق العامل : الأرجنتين ، استراليا ، تايلند ، الدانمرك ، زائير ، السودان ، نيجيريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن التوسع في هذه النواة حسب الاقتضاء بطلب آراء بلدان أخرى فضلا عن آراء الهيئات الدولية المهتمة ؛

(د) وافقت على أن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ريثما يصدر تقرير الفريق العامل ، بفتح حساب لتلقي الأموال التي يتيحها المتبرعون لمشاريع من قبيل تلك التي يتوخاها الصندوق ؛

(هـ) دعت المفوض السامي الى طلب عقد اجتماع غير رسمي للجنة التنفيذية في أقرب وقت ممكن ، وفي موعد لا يتجاوز آخر كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ، للنظر في تقرير الفريق العامل .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق

بيان افتتاحي أدلى به المفوض السامي أمام اللجنة التنفيذيـــة
في ٨ تشرين الأول/أكتوبـــر ١٩٧٩

١ - سيدى الرئيس ، باسم جميع زملائي وباسمي ، أود ان أهنئكم بحرارة فائقة على انتخابكـــم رئيسا للدورة الحالية للجنة التنفيذية . وأنا حريص على أن أؤكد لكم عزمي على التعاون الوثيق الـى أقصى حد ، وانني لا أشك في أن الدورة الحالية ستكون ، بقيادتكم ، من بين الدورات البنّاءة والمفيدة أكثر مما سبق . وأحرص أيضا على تقديم تهاني لنائب الرئيس والمقرر .

٢ - اني أحرص كذلك على الاعراب عن أحر شكرى للمكتب السابق : لرئيسه ، السفير جاى الـذى كانت قيادته جدّ ثمينة بالنسبة لمداولات اللجنة ، وللسيد محمد والسيد غريفين ، اللذين اضطلعـا باقتدار كبير بمهام نائب الرئيس والمقرر .

٣ - وأود أخيرا ، سيدى الرئيس ، ان أشارككم عبارات الترحيب التي توجهتم بها للأعضاء التسعة الجدد في اللجنة ، وأن أذكر لهم مسبقا كامل الأهمية التي أعلقها على الاسهام الذى لابد أنهـــم سيقومون به في المهمة الانسانية المناطة بنا جميعا .

٤ - ان اللاجئين والأشخاص المشرّدين ليحتلّون مكانة بارزة في عالم اليوم . وفي حين تعبأ قوى هائلة لاعانتهم ، وغالبا ما تنجح في ذلك ، يزداد عددهم وتلوح فجأة مآسيهم في خضم الأحداث اليومية ، وتكتسب آلامهم أبعادا جديدة . ومع ذلك فاذا كان واجبا ، في اعتقادى ، أن أعـــرب عن بعض القلق عند بداية هذه الدورة للجنة التنفيذية ، فليس ذلك بالتأكيد لاضفاء مسحة مـــن التشاؤم على مناقشاتنا ، بل لابراز كامل الأهمية التي ستكتسيها هذه المناقشات . ان من واجبنا ، أنا وجميع مساعدى ، أن نتجرّد من حين لآخر من مشاغل العمل اليومي ، لكي نحلل هذه الأعمـال ، وأن نقوم ببحث الأنشطة السابقة والجارية ، ونحدد سياستنا وأهدافنا على مدى أطول . وهذا هو الذى يجعل دور اللجنة التنفيذية جوهريا . فتجربة اللجنة ومقدرتها على التصدّى للمشاكل مهمـا كانت معقّدة وكذلك مساعدتها للمفوض السامي في ايجاد حلول لهذه المشاكل لم تعد تحتاج الـــى برهان .

٥ - ان المرء ليود دائما ان يختصر المسافات في السعي لتخفيف آلام البشر ولايجاد حلول لمشاكل اللاجئين تكون حقا حلولا دائمة وملائمة لكل واحـد منهم ، وهو ما أظهـرت التجربة انه لا يتســـنى الا نادرا ؛ غير ان ذلك لا يمنع ، على الأقل ، ان البحث الدائب ، في عالم مهدد على الـــدوام وغير مستقر ، يمر أحيانا بفترات مشجعة تتضافر فيها القدرات والطاقات والموارد لمحاولة جعل القضايا البشرية تتقدم شوطا كبيرا . وأود هنا ان أتوقف لحظة عند مرحلتين من هذه المراحل الهامة .

Digitized by UNOG Library

٦ — سأتحدث قبل كل شيء عن المؤتمر المعني بحالة اللاجئين في افريقيا ، المعقود في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة ، في الفترة من ٧ الى ١٧ أيار/مايو الأخير ، تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٧ — لقد كان المؤتمر حافلا بالدروس ، سواء من خلال مداولاته أو من خلال الاستنتاجات العملية التي توصل اليها . ولن أوجز هنا فحوى التقرير الواسع المدى الذى اعتمده مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية حين قدم اليه في اجتماع مونروفيا المعقود في الفترة من ٦ الى ١٥ تموز/يوليه ، وهو تقرير عمم جزء منه في الدورة الحالية للجنة التنفيذية بوصفه وثيقة اعلامية . غير اني أحرص على ابراز بعض النقاط الرئيسية في هذا التقرير .

٨ — لقد ذكّر فخامة الرئيس نيريرى ، في بيانه الاستهلالي ، بأن اللاجئين في افريقيا ، سواء كانوا ضحايا العنصرية أو الاستعمار أو التطور الاجتماعي يتسمون بتنوع كبير ، من جميع الأوجه ، وانهم لا يتخلون عن مفاهيمهم الفردية وعن طموحاتهم . وقال الرئيس نيريرى بعد ذلك ، حرفيا : " كل اللاجئين لهم الحق كأفراد أن يعيشوا في افريقيا " . وذكّر بالمبادئ الكبرى لهذه المهمة والصعوبات التي تنطوى عليها سواء على صعيد الحماية أو المساعدة ، مشددا على حق اللجوء وعدم الاعادة القسرية ، ومذكرا بما حدث على طول الطريق ، من حالات لم يكتب فيها التوفيق ؛ واختتم بيانه قائلا : " لا أعتقد أنه يستحيل على ٤٦ دولة لها ٣٥٠ مليونا من السكان أن تعنى بـ ٣ر٥ ملايين من الأشخاص وأن تتيح لهم فرصة لاسترجاع كرامتهم وبناء حياتهم من جديد " . لقد كان هذا البيان طوال فترة انعقاد المؤتمر ، ولا يزال بالنسبة لنا جميعا ، مصدرا كبيرا للالهام .

٩ — ان البلدان المضيفة لها مشاكلها الخاصة التي تتطلب الحل ، واللاجئون لا يتسنى لهم تحقيق اكتفائهم الذاتي والاسهام في تنمية البلد المضيف الا بعد مرور بعض الوقت . وقد بيّن القادة الافريقيون بوضوح ، في اروشا وكذلك في مونروفيا ، في اجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى تلاه ، مدى ادراكهم العميق لخطورة المشكلة ووعيهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم لاعانة اللاجئين بكل ما في وسعهم . ان شعوب القارة تقدم دعمها بسخاء وتفهم ؛ الا أن عدد اللاجئين ضخم جدا . والاحتياجات هائلة هي أيضا . وبالتالي فان الحاجة الى معونة دولية كبيرة الحجم لا تزال ضرورية .

١٠ — وأود أن أبدى ملاحظة أخيرة بخصوص اروشا ؛ وهي ملاحظة متصلة باللاجئين في المناطق الريفية . فالمؤتمر ، وان كان قد أعار ، عن حق ، اهتماما كبيرا لمناطق التوطين الريفية المنظمة ، فانه لم يغفل في أى وقت مشكلة اللاجئين الأفراد الذين لا يقيمون في هذه المناطق . فهؤلاء اللاجئون عديدون ، وقد يستطيع البعض منهم الاندماج مع السكان المحليين ، الا أن آخرين غيرهم لا يزالون يعيشون في حالة بؤس وعدم طمأنينة ، يكافحون من أجل مجرد البقاء . فالمشكلة اذن انسانية جوهرية ولذلك نصت احدى توصيات مؤتمر اروشا على وجوب اجراء دراسات عن حالة هؤلاء اللاجئين ، كيما يتسنى وضع برامج لاعانتهم ، والحصول من أجلهم على جميع المساعدات المطلوبة . وبوجه عام ، لقيت الجهود الرامية الى تسوية مسألة اللاجئين المعزولين ، أينما وجدوا في العالم تشجيعا مفيدا . وان مؤتمر أروشا سوف تكون له قطعا انعكاسات عميقة وسيسهم اسهاما كبيرا في توجيه عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في افريقيا .

Digitized by UNOG Library

١١ — لقد كانت هناك مرحلة أخرى جوهرية في هذه السنة وهي الاجتماع المعني باللاجئين والنازحين في جنوب شرق آسيا ، الذى نظمه الأمين العام للأمم المتحدة والذى عقد في جنيف يومي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه . وليست هناك حاجة الى وصف الأزمة التي أدت الى عقد هذا الاجتماع . فالمشكلة ذاتها لم تكن ، لسوء الحظ ، جديدة ؛ ومن حسن الحظ أن الجهود الرامية الى حلها لم تكن جديدة هي أيضا . غير أن هذه الجهود لم يكن لها أبدا من قبل مثل هذا الحجم .

١٢ — لقد سبق لي منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ أن دعوت لعقد اجتماع استشارى مع الحكومات المهتمة ، بخصوص اللاجئين والنازحين في جنوب شرق آسيا . وقد ذكر المشاركون عندئذ بالحاح ضرورة الزيادة في امكانيات اعادة التوطين ، والاسراع بالترحيل ، وانقاذ الأشخاص الموجودين في حالة خطر في البحر ، وتقديم تبرعات مالية ذات بال ، والبحث عن حلول دائمة مختلفة الأنواع . وكان من بين المشاغل الفورية ، كذلك ، حق اللجوء ، المؤقت على الأقل ، ولمّ شمل الأسر . وقد أصبح للمشكلة في تموز/يوليه من هذا العام حجم مأساة رهيبة .

١٣ — وكان من الضرورى أن يتمخض اجتماع ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه عن نتائج ملموسة وأن يبين للاجئين أنفسهم أن فكرة مجتمع دولي قادر على معالجة مشكلة انسانية ، رغم التباينات ذات الطابع السياسي والاجتماعي ، ليست مجرد مفهوم لا معنى له .

١٤ — وقد كانت النتائج المحرزة قبل انعقاد المؤتمر وأثناءه مشجعة . فعروض اعادة التوطين ارتفعت تدريجيا من ٠٠٠ ١٢٥ في نهاية شهر أيار/مايو الى ٠٠٠ ٢٦٠ لفترة ١٢ شهرا . وبعد اجتماع تموز/يوليه وصل ٠٠٠ ١١ عرض جديد . وأبدت الحكومات اعتزامها دفع تبرعات قوية ، نقدا وعينا . وكذلك فقد عقدت تبرعات مخصصة مبدئيا لانشاء صندوق لتمويل حلول دائمة . وقوبلت فكرة انشاء مراكز لاستقبال اللاجئين في المنطقة بالترحيب ، وتقدمت حكومتان بعروض ملموسة . كما قدمت اقتراحات متصلة بالانقاذ في البحر . وبالتالي ، فقد كانت العروض عديدة وثمينة ، وكان لابد من الاستفادة منها بدون تأخير . فالانطلاقة كانت طيبة وكان لابد من الحفاظ على هذا الاندفاع .

١٥ — وهكذا ، فمنذ اجتماع تموز/يوليه نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اجتماعات عديدة في جنيف ، بمشاركة حكومات وهيئات غير حكومية . وكانت هذه الاجتماعات تهدف الى البحث عن وسائل للاستفادة سريعا من عروض اعادة التوطين ، والى دراسة الوسائل العملية للانقاذ ، وانشاء آلية دائمة للتنسيق مكلفة بتوجيه المساعدة المقدمة من مصادر مختلفة ، ومنع الازدواجية . وارسلت بعثات الى عين المكان لتأمين اعادة التوطين على نطاق أكبر وتسهيل انشاء مراكز لتوجيه اللاجئين ودراسة برنامج لاعادة التوطين والمساعدة في جمهورية الصين الشعبية . واتخذت تدابير جديدة لتحسين أحوال المعيشة في مخيمات ومراكز اللاجئين . وفي هذا الشأن ، واصلت مفوضية الأمم المتحدة الاستعانة بالخبراء في ميادين متنوعة مثل الحماية الاجتماعية ، والصحة العامة ، والهندسة المدنية ، والتطهير ، وطب الأطفال ، والتدريب المهني . وقد تم تعزيز ملاك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الميدان وفي المقر .

١٦ — وفي فييت نام بالذات ، واللجنة على علم بذلك ، أبرمت في ٣٠ أيار/مايو مذكرة اتفاق بين الحكومة والمفوضية بخصوص برنامج يتكون من سبع نقاط ينص على الترحيل المنظم من فييت نام "للأشخاص

Digitized by UNOG Library

الذين يريدون اللحاق بأسرهم أو الاشخاص الاخرين الذين يشكلون حالات انسانية" . وقد بدأ تنفيذ البرنامج في شهر حزيران/يونيه ؛ وترمي الجهود الى تأمين انتظام عمليات الترحيل والتعجيل بها ، بالتعاون مع حكومات البلدان المضيفة ومع الحكومة الفييتنامية .

١٧ - فهل أحرزت نتائج منذ اجتماع جنيف ؟ ان الجواب عن هذا السؤال هو نعم . فبخصوص اعادة التوطين ، تمت هذه العملية بالنسبة لما يزيد عن ١٨ ٠٠٠ لاجئ في تموز/يوليه . وتجاوز هذا العدد ٢٠ ٥٠٠ في آب/اغسطس ، و ٢٥ ٠٠٠ في ايلول/سبتمبر ، الأمر الذى يمثل نجاحا اذا ما قورنت هذه الأرقام بأرقام النصف الأول من العام ، التي لم يتجاوز متوسطها الشهرى ٩ ٠٠٠ .

١٨ - أما بخصوص مراكز استقبال اللاجئين فالأمل وطيد في أن يتسنى فتح هذه المراكز وبدء تشغيلها ، جزئيا على الأقل ، قبل نهاية السنة ، في أعقاب الاشغال التحضيرية المضطلع بها بالتعاون مع الحكومتين اللتين منحتا أماكن وهما اندونيسيا والفلبين .

١٩ - ومن بين الأنشطة الأخرى ، أود أن أشير الى عملية اقامة جسر بحرى لنقل قرابة ٣٥ ٠٠٠ شخصا من جزيرة غالنغ ، حيث يوجدون في حالة عسيرة جدا ، الى اندونيسيا . وقد نقل حتى اليوم ما يزيد عن ٥ ٠٠٠ شخص على متن بواخر تابعة للبحرية الاندونيسية ، وكذلك بواخر قدمتها مجموعات متبرعة .

٢٠ - ان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سبقت ، نتيجة لحالة متعقدة الى أقصى حد ، الى الاضطلاع بسلسلة كاملة من الأنشطة الجديدة . وهذه الحالة تتعلق بمشكلة مفزعة من مشاكل المعاناة البشرية التي لا تلوح الى الآن بوادر نهايتها . ومع ذلك ، فان الآثار الباقية لاجتماع جنيف جلية .

٢١ - لقد أبرز الأمين العام للأمم المتحدة في الملاحظات الختامية التي القاها في اجتماع يومي ٢٠ و٢١ تموز/يوليه عامل نجاح أساسي حين قال :

> " وقد خشي بعضهم حتى أن يتوه هذا الاجتماع في مناقشات عقيمة وحادة لن ينتج عنها سوى زيادة تفاقم الجو السياسي المحيط بأزمة اللاجئين . وأعتقد أن بامكاننا أن نبتهج بملاحظة أن ذلك لم يحدث " .

٢٢ - اننا نقترب ، في نفس الوقت ، من نهاية سنة ونهاية عقد . على أن الطابع الاصطناعي لهذا الانقطاع الزمني على الأقل يتيح اطارا مقبولا لتأملات شاملة .

٢٣ - لقد اتسمت أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال هذا العقد بدرجة لم يسبق لها مثيل . فما أكثر المشاكل التي تم حلها . واذا ما ألقى المرء نظرة على العشر سنوات الأخيرة ، فانه يمكن أن يطلق على عملنا العنوان التالي : " عمل لم يكن عديم الجدوى " . لقد كانت المشاكل هائلة ، وأحيانا مضنية ؛ لكن قدمت الاغاثة للعديد من اللاجئين . ولقد ظهرت مشاكل جديدة كان لابد من ايجاد حلول جديدة لها . وهنا أيضا لم يذهب الجهد المبذول سدى . وما أكثر ما نسأل عن عدد اللاجئين في العالم ، لكن السؤال الذى قد يستحسن طرحه أحيانا هو كم عدد اللاجئين الذين قدمت لهم المساعدة .

Digitized by UNOG Library

٢٤ - لقد استطاع العديد من اللاجئين ، تحت رعاية مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، الاستقرار ، خلال سنوات متتالية ، في المناطق الريفية وفي المدن ، واصبحوا بذلك قادرين على بدء حياة جديدة والاعتماد على أنفسهم في بناء عيشهم .

٢٥ - وتحت ضغط الاحداث العالمية وطلب المجتمع الدولي ، تغيرت بدرجة ملموسة الطبيعة الخاصة لمسؤوليات مفوضية الامم المتحدة . فمنذ ١٩٧١ طلب الامين العام الى مفوض الامم المتحدة السامي ان ينسق المهمة الانسانية التي تقوم بها الامم المتحدة لفائدة ملايين اللاجئين البنغاليين في الهند . وفيما بعد ، رجت الحكومات المعنية ، والامين العام ، والجمعية العامة ، مفوض الامم المتحدة السامي ان يقوم بعمل لصالح النازحين الذين وجدوا انفسهم في حالات مماثلة من جوانب عديدة لحالات اللاجئين . ولم يكن ذلك امرا جديدا تماما : فمفهوم المساعي الحميدة الذى شرعت في استخدامه الجمعية العامة في قراراتها منذ ١٩٥٧ كان قد سمح لمفوض الامم المتحدة السامي بالاسهام في تخفيف معاناة الاشخاص المشردين والنازحين الذين لم يكونوا تابعين فعلا لولايتها ؛ الا ان تنوع وضخامة المهام الانسانية المناطة بمفوض الامم المتحدة السامي خلال السبعينات لم يسبق لهما مثيل .

٢٦ - وعلى سبيل المثال فقد قامت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور رئيسي في المناطق التي حلّت بها السلم بعد نزاعات داخلية او دولية . ودعيت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين فور عقد اتفاقات السلم الى تسهيل عودة اللاجئين الاختيارية الى اوطانهم الاصلية ، واعادة تكيفهم بعد عودتهم . وكلفت المفوضية كذلك بمساعدة الاشخاص الذين شردوا داخل بلادهم أثناء نزاعات ، وتمكنوا بعد ذلك من العودة لمناطقهم الاصلية . ولقد كانت تلك المهام مفيدة ، وسمحت خلال النصف الاول من العقد لملايين الاشخاص باستئناف حياة عادية في السودان وبنغلاديش وباكستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام . ودعيت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بعدئذ لوضع برامج بقصد عودة اللاجئين الذين حصلت بلادهم على الاستقلال الى ديارهم : واعني بذلك هنا انغولا وغينيا-بيساو ، وموزامبيق . وفي وقت أقرب من ذلك اضطلعت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، عندما سمحت الظروف بذلك ، بعملية كبيرة لاعادة لاجئين الى وطنهم على اساس الاختيار الحر ، الى زائير وبورما . ولقد تم القيام بهذه الأنشطة بدعم دائم من الحكومات والمنظمات غير الحكومية وهيئات الامم المتحدة . وهنا ايضا لم يكن العمل عديم الجدوى ، واحرزت نتائج لا يستهان بها . ومع ذلك ، فان حل مشكلة اللاجئين في حد ذاتها يبتعد كما يبتعد خط الافق كلما حاول المرء الاقتراب منه . فهناك لاجئون ونازحون في جميع القارات . ويمكن للأسف القول بأن جذور المشكلة اصبحت عالمية اليوم اكثر من اى وقت آخر .

٢٧ - هناك افواج كبيرة من اللاجئين تصل الى بلدان عديدة ولا تزال الحالة العسيرة التي يوجد فيها النازحون تتطلب مساعدة هامة . ففي الصومال كان عدد اللاجئين يقدر منذ ثلاثة أشهر بـ ٢٢٠٠٠٠٠ شخص وهو يتجاوز اليوم ٣٠٠٠٠٠٠ . وفي جيبوتي يمثل اللاجئون ١٠ في المائة من مجموع السكان . وفي اثيوبيا تقدم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة للنازحين بسبب نزاع اوغادين . وفي السودان ، البلد الذى يوجد فيه اكبر عدد من اللاجئين في العالم ، حل ٣٠٠٠٠٠ من اللاجئين الاوغنديين في جنوب البلاد منذ ايار/مايو . ويبلغ عدد اللاجئين الاوغنديين الذين قدموا حديثا الى زائير - وهو بلد آخر يقيم به عدد كبير من اللاجئين - ٤٠٠٠٠٠ تقريبا . اما في اوغندا فلا تزال المساعدة الانسانية المقدمة للاجئين في مرحلتها

Digitized by UNOG Library

الأولية وهي موجهة الى اللاجئين الذين نقلوا في أعقاب الأحداث التي جدت في البلاد ، والى المواطنين الذين نزحوا والأشخاص الذين اعيدوا الى الوطن . وفي موزامبيق ارتفع عدد اللاجئين اليوم الى ١٥٠ ٠٠٠ بعد أن كان ٨٠ ٠٠٠ قبل سنة واحدة . ونتيجة لتطور الوضع في البلاد ، طلبت حكومة غينيا الاستوائية حديثا من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقدم لها مساعدة لأغراض عودة اللاجئين الاختيارية للوطن . واخترق الحدود الفييتنامية حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ليدخلوا الاقليم الصيني . واستقبلت اندونيسيا وتايلند وماليزيا وهونغ كونغ في هذا العام عشرات الآلاف من اللاجئين . وفي باكستان، حيث كان عدد اللاجئين المعلن عن وجودهم في البلاد حوالي ٨٠ ٠٠٠ في نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، تقدر الحكومة أن هذا العدد يبلغ اليوم قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ . وفي نيكاراغوا تشارك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية اغاثة فورية واسعة النطاق ، وفي جهود مبذولة على مدى أطول ، ويقدر أن قرابة ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ هم الآن بصدد العودة الى هذا البلد في حين أن حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ اصبحوا الآن قادرين على العودة الى ديارهم التي كانوا قد تركوها . ويزداد تدفق اللاجئين في أوروبا كذلك ، ولاسيما من قارات أخرى .

٢٨ — فالأنشطة الجديدة تبدأ قبل انتهاء الأنشطة السابقة ، وتتطور باستمرار الجهود الأساسية المبذولة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لصالح اللاجئين والنازحين .

٢٩ — وهكذا فان التأهب لبداية عقد جديد يتم وسط حالة شديدة التعقيد . فما هي الدروس التي يمكن استخلاصها بالنسبة للثمانينات من أحداث السبعينات ؟ الدرس الأساسي هو أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اضطرت الى أن تتكيف بما يلائم الحالات الاستثنائية المتنوعة التي كانت كل واحدة منها تتطلب استخدام مناهج وتقنيات مختلفة . فوظيفة الحماية التي سأعود اليها بعد حين أصبحت أكثر صعوبة مما كانت من قبل . ووسع نطاق ولاية المفوضية على نحو كبير جدا . وبلغت برامج المساعدة المادية مستويات مرتفعة الى أقصى حد . كما تضاعفت أهمية اعادة توطين اللاجئين في بلدان ثالثة بوصفها حلا دائما لمشاكل هؤلاء اللاجئين .

٣٠ — لكن، هل يمكن أن نعرف بالضبط ما سيتكون منه العقد القادم : وأين ستكون مجموعات اللاجئين الجديدة ؟ وكم سيكون عددهم ؟ وهل ستنقص ، أخيرا ، حدة هذه المشكلة ؟ وهل ستزول ؟ لا يمكنني أن أرد على أي سؤال من هذه الاسئلة ، فانها من غيب التاريخ .

٣١ — ان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستكون ، خلال الثمانينات وطيلة وجود مشاكل لاجئين، في حاجة الى وسائل كبيرة للعمل والابتكار . ويجب أن تكون مستعدة ، في أي وقت ، للتكيف مع الظروف ، وأنا لا استنقص صعوبة هذه المهمة . ومع ذلك ، فان المفوضية يجب أن تسخّر لها امكانات العمل . كما يجب أن تقدم لها الحكومات والمجتمع الدولي الدعم الملموس الى أقصى حد . ومن المؤكد أن الوعي بمشاكل اللاجئين سيزداد باستمرار في العالم بأسره بفضل تطور المواصلات ، وفي ذلك نقطة ايجابية . ويجب أن يكون الدعم الذي يتعين الحصول عليه ، على قدر التحدي .

٣٢ — أود الآن أن أبدي بعض الملاحظات المتعلقة بالميدان الأساسي ، الذي هو ميدان الحماية . ان الشرط الأول الكفيل بتأمين حماية اللاجئين يتمثل في أن يحصلوا على المأوى الدائم — أو المؤقت

Digitized by UNOG Library

على أقل تقدير — وأن يلتزم الجميع احترام مبدأ عدم الاعادة القسرية احتراما دقيقا . فلا يجب اعادة أى لاجئ الى بلد يخشى أن يكون فيه مضطهدا . والمطلوب هو عدم مخالفة هذا المبدأ الذى انتهك مرات عديدة خلال العقد المنتهي ، وأن يعتبر في المستقبل مجرد ضرورة جلية ، وحقيقة واضحة .

٣٤ — لقد انشأ المجتمع الدولي نظاما لحماية حقوق اللاجئين . وهو قد فعل ذلك لتلبية حاجة . وتستمد المفوضية قوتها ، في أداء وظيفتها ، ليس فقط من نظامها الأساسي بل وكذلك من مبادئ انسانية معترف بها عالميا .

٣٥ — أصل الآن الى مسألة الانضمام الى الصكوك الدولية . في ١٩٧٩ كان عدد الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بمركز اللاجئين ٥٥ دولة وارتفع هذا العدد اليوم الى ٧٦ . وقد انضم جل هذه الدول كذلك الى بروتوكول ١٩٦٧ . وهناك ١٨ دولة طرفا في اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية ، المنظمة للأوجه الخاصة بمشاكل اللاجئين في افريقيا . وعلى الرغم من وجود مناطق شاسعة في العالم لا تنطبق عليها هذه الصكوك ، فان الأرقام التي ذكرناها منذ قليل مشجعة وهناك دواعي للاعتقاد بأن دولا أخرى تفكر حاليا في الانضمام الى الصكوك المذكورة أعلاه .

٣٦ — تشمل الحماية أيضا مسألتين لهما أهمية قصوى ، وهما العودة الاختيارية للوطن ولمّ شمل الأسر . وفي هذا الميدان الأخير الذى يكتسي صبغة انسانية مثالية اسهمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بالتعاون مع الحكومات المعنية،في ترحيل أسر من بلدان أوروبا الشرقية ، وجنوب امريكا اللاتينية ، والان من فييت نام ، لكي تلحق بأقارب لها في الخارج .

٣٧ — وتتيح اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية ، بفضل مناقشاتها واستنتاجاتها التي تعرض على اللجنة التنفيذية للموافقة عليها ، توجيها ممتازا لسلطات بلدان اللجوء . ومنذ انشاء اللجنة الفرعية كانت المواضيع المختارة لمناقشتها بتعمق متمثلة في اللجوء ، وعدم الاعادة القسرية ، وطرد اللاجئين ، وتحديد مركز اللاجئ،ووثائق السفر . ونظرت اللجنة الفرعية في هذا العام في مسألة اللاجئين الذين لا يجدون بلدا يلجأون اليه . وقد تناولت اللجنة الفرعية منذ نشأتها مواضيع عديدة ويتبين على نحو متزايد أن هذه اللجنة تمثل أداة كفيلة بتعزيز حقوق اللاجئين وبتشجيع قبولهم على نطاق يزداد اتساعا باستمرار .

٣٨ — ان الحل المثالي بالنسبة للاجئين هو العودة الاختيارية للوطن . وحين يتعذر ذلك ،تتيح الاقامة الدائمة في بلد اللجوء الأول أفضل حل بديل . ومع ذلك ، فحين لا يمنح اللاجئون سوى حق لجوء مؤقت وحين يكون توطينهم في بلد اللجوء الأول مستحيلا أو غير مستحب ، يبقى أمام اللاجئين طريق طويل يجب أن يقطعوه للتمكن من استئناف حياة جديدة . وعندئذ تصبح اعادة التوطين في بلدان أخرى هي الامكانية الوحيدة ويعيش اللاجئون حياة غير مستقرة الى أن يتسنى تحقيق ذلك . ويلاقي اللاجئون صعوبات عديدة في المخيمات وخارجها ويعيشون خيبات أمل كثيرة الا أنهم لا يفقدون الأمل أيضا .

٣٩ — ان الاحتياجات لاعادة التوطين لم تكن من قبل قط ، على مدى تاريخ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ملحة وواسعة النطاق مثلما هي عليه اليوم . فقد اكتست امكانات اعادة توطين

Digitized by UNOG Library

لاجئي امريكا اللاتينية أهمية حيوية على مدى السنوات خلال العقد الحالي . واليوم لم يعد الأمر كذلك : لقد سويت مشكلة التوطين على هذه القارة منذ الاجتماع الأخير للجنة . والاحتياجات الحالية محدودة المدى وتلبى كلما ظهرت . وفي افريقيا، حيث يقيم جل اللاجئين في بلد اللجوء الأول ، ليس هناك حاجة لعروض باعادة توطين الا بالنسبة لعدد محدود من الأشخاص . ومقابل ذلك ، فان اعادة التوطين لا تزال تشكل احدى الحلول الرئيسية في البحث عن تسوية شاملة لمشكلة اللاجئين في جنوب شرقي آسيا .

٤٠ - ويمكن لاعادة التوطين أن تلعب دورا جوهريا في حالات الطوارئ . فقد تبين مرارا ان اعادة التوطين الفورية هي الوسيلة الوحيدة لانقاذ لاجئين كان أمنهم مهددا . وبخصوص الانقاذ في البحر فان الدول لا تكون مستعدة للاذن بالنزول الا شريطة ان تحصل على ضمانات باعادة التوطين الفورية . والدول التي تنتمي اليها البواخر لا تكون دائما قادرة على تقديم هذه الضمانات . وقد تسمح عروض خاصة، تتقدم بها الحكومات وتكون كفيلة بتلافي هذا النقص ، بتلبية احتياج انساني مستعجل ومنع العديد من المحن والآلام البشرية .

٤١ - أما بخصوص الجانب المالي في أنشطة المفوضية ، فانه يجب الابتهاج بملاحظة ان الايرادات كانت مسايرة للمصروفات ، على الرغم من الزيادات الضخمة وغير المتوقعة في الاحتياجات التي كان على مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مجابهتها خلال السنة ، وذلك ليس فقط في جنوب شرقي آسيا ، بل وكذلك في مناطق أخرى من العالم . ولم تضطر المفوضية الى الآن ، بسبب نقص في الاعتمادات ، الى تخفيض حجم مساعدتها الاساسية في اطار البرامج العامة . وأنا على ثقة من أن هذا الاتجاه الايجابي سيستمر خلال بقية السنة . غير اني مضطر للاعراب عن مخاوف عميقة تتعلق بالتمويل الكامل لاحتياجات ١٩٨٠ التي ستبلغ في نطاق البرامج العامة وحدها حوالي ٢٣٣ مليون دولار، وهو رقم هائل جدا ، خاصة اذا ما قورن بهدف ٨٨ مليون دولار الذى حدد قبل عام واحد لسنة ١٩٧٩ . ومن الضروري اليوم أكثر من أى وقت آخر ، ان تعقد الحكومات تبرعاتها في أقرب وقت وان تفعل ذلك ، اذا ما اتيح لها ، في المؤتمر السنوى لعقد التبرعات الذى سيعقد هذا العام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في نيويورك . ولن يتسنى مباشرة أنشطة المساعدة لعام ١٩٨٠ على نحو منظم في العالم بأسره الا اذا اعلنت مسبقا تبرعات هامة . وأود في هذا الشأن ان أناشد جميع الحكومات أن تقلل من تخصيص تبرعاتها لغرض معين بقدر ما يسمح بذلك التشريع الوطني ، لتأمين المرونة في التنفيذ ، بحيث لا يستفيد برنامج استرعى انتباه المجتمع الدولي بوجه خاص على حساب برنامج آخر يكون معروفا بدرجة أقل ولكنه يتعلق بحالة لاجئين في مكان آخر من العالم تستحق جهدا مساويا .

٤٢ - ويتعين علينا فتح آفاق جديدة واختبار مناهج جديدة في بحثنا المستمر عن حلول ، سواء تعلق الأمر بالعودة الاختيارية للوطن ، أو بالاستيطان في بلد اللجوء ، أو باعادة التوطين في بلد آخر . وأنا أعوّل كثيرا في هذا الشأن على التوجيهات التي ستتقدم بها اللجنة حين نشرع خلال الدورة الحالية في دراسة مسألة انشاء صندوق لتمويل الحلول الدائمة ، وهو صندوق يهدف على وجه التحديد الى خلق امكانيات جديدة واضافية في هذا الصدد .

٤٣ - تجدر الاشارة ان ان اختم بياني ، أو ان اتحدث باقتضاب عن آثار الزيادة الهائلة

Digitized by UNOG Library

في حجم أعمال المفوضية على مسائل الادارة والموظفين . فمنذ خمس سنوات اضطرت المفوضية الى مضاعفة عدد موظفيها . وهذا التوسع ، حتى بدون اعتبار الاحتياجات الملحة في آسيا ، من شأنه ان يكون كبيرا جدا . فقد كان لابد من فتح عدد من المكاتب أكبر مما تسنى غلقه . كما تعين كذلك تنظيم بعثات جديدة . وكان لابد أن تكتسي مشاركتنا في تنفيذ البرامج طابعا اداريا أكبر ، الأمر الذى تطلب في حد ذاته ، زيادة في عدد الموظفين . فقد كان لابد من تعيين موظفين ، في آجال قصيرة جدا أحيانا ، في وظائف جديدة تستلزم مسؤوليات . وفي مثل هذه الحالة تكون المرونة ضرورية اذا ما أريد أداء المهام الواجب انجازها . وعليه ينبغي توخي العناية في توزيع النفقات الادارية للمفوضية ، أيا كان مستواها ، على الميزانية العادية للأمم المتحدة والصناديق المكونة بواسطة التبرعات . في ذلك مشكلة ، لأن حجم الميزانية العادية يرضخ لضغوط ميزانية لا علاقة لها باحتياجات اللاجئين . وسنعود الى هذه المسألة خلال الدورة الحالية .

٤٤ — لقد حاولت ان اقدم فكرة عامة عن مشاغلنا . وأود في الختام ان ابدى بعض الملاحظات .

٤٥ — قبل كل شيء ، ما كان ليتسنى لنا احراز النتائج التي حصلنا عليها بدون مشاركة ودعم المنظمات غير الحكومية ، الممثلة في الدورة الحالية . لقد اسهمت هذه المنظمات ، في جميع القارات ، يوما بعد يوم وعاما تلو عام ، في النشاط المبذول على المدى الطويل لفائدة اللاجئين . والمشاركة المستمرة من اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الاوروبية أساسية هي أيضا وهي مقدرة تقديرا عاليا . وعلاوة على ذلك أحرص على الاعراب عن امتناني الشديد لمختلف هيئات الامم المتحدة التي ردت في مجالات اختصاصها بمثل هذه الايجابية على الطلبات الفورية والطويلة الأمد التي وجهت اليها ، وذلك سواء بتقديم مساعدة مادية أو مشورة خبراء . لقد أصبح هذا التعاون الذى اقيم على مر السنين عنصرا جوهريا في الجهود المبذولة لتسوية المشاكل التي تواجهنا باستمرار .

٤٦ — وأود أن اسجل تقديرى اينما لا ماني للسنة الدولية للطفل في جنيف ونيويورك ، ولمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، وللمنظمات غير الحكومية،التي كان تعاوننا معها وثيقا من أجل اعانة الأطفال اللاجئين . والسنة الدولية للطفل حدث بالغ الأهمية يتيح فرصة فريدة لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي الى هذه المشكلة .

٤٧ — ان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين هي التي تلتقي عندها المبادرات السخية ، ولكنها هي التي تواجه أيضا الشقاء البشرى اليومي . وليس بوسع المفوضية أن تحل المشاكل العالمية التي تتسبب في هجرة اللاجئين ، غير ان بوسعها العمل بجميع الوسائل لكي تنتهي في أقرب وقت حالة اللجوء بالنسبة لأولئك الذين أصبحوا لاجئين .ولتحقيق ذلك ، يتعين عليها ان تحتفظ بمستوى مرتفع لمقدرتها على الاستجابة والعمل بحيوية ومقدرتها على التجديد .

٤٨ — وكما ذكرت من قبل ، فقد طرأ على مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال العقد المنتهي تحول عميق ، وأنا حريص على التأكيد لكم بأنني لا استنقص من الأهمية التي تكتسيها ضرورة تكييف هياكل المنظمة كما ينبغي ، سواء في المقر أو على الميدان ، وتقييم عملياتها . ان المسؤوليات التي نتحملها أهم من ان نسمح لأنفسنا بتقدير عطنا بمجاملة كاذبة ، وأنا مستعد تماما لتقبل التوجيه والنصائح التي قد يقدمها لي الممثلون الحاضرون في هذه الدورة . وبالفعل

Digitized by UNOG Library

فان القصد هو ايجاد حل لجميع المشاكل المتصلة بنا ولا ينبغي بأى سبب أو في أى حال من الاحوال ان يتسم عطنا بالرتابة .

٤٩ — هناك في جميع القارات لاجئون تدفع بهم دوامة الأحداث العالمية الى ان يتبوأوا مكان الصدارة في الأنباء ، فتخصص لهم العناوين الرئيسية . بينما يبقى لاجئون آخرون خارج نطاق وسائل النشر ومع ذلك تتكفل بهم بصورة مرضية مجتمعات ريفية أو حضرية . وهناك في النهاية لاجئون آخرون ، كثيرون جدا ، وهم جديرون مثل غيرهم بالعناية ، الا انهم يبقون في الوراء بعيدا عن كل دعاية ، الى حد انه أمكن في بعض الأحيان التحدث عن " لاجئين منسيين " .

٥٠ — ويمكن ، لسوء الحظ ، ان يشعر لاجئ ما بانه منسي ، وحتى أن يفقد كل أمل . لكن لا يجدر ان تهن عزيمة أولئك الذين يقدمون المعونة للاجئين ، أو ان تغيب عنهم المشاكل الضرورية . ان اعانة اللاجئين تقتضي الالتزام بمبادئ . والنتائج المحرزة تبين كما قلت ان الجهود المبذولة الى الآن لم تكن عديمة الجدوى .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 4.00

04581—March 1980—600

GA/OR/34, Suppl. 12A

Digitized by UNOG Library